

العولمة وتوظيفها لتحقيق لبرلة السوق وتهميش الانسانية

(تأثيرات وباء كوفيد-١٩ نموذجاً)

أ.م.د. محمد صابر كريم

كلية العلوم السياسية/جامعة السليمانية

Muhamed.karem@univsul.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/٩/٢٤ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٠/١١/٢٤ تاريخ النشر: ٢٠٢١/٦/٣١

المخلص:

لقد صاحبت الرأسمالية ظهور الأنظمة السياسية الحديثة والمعاصرة، وأصبحت تبسط سيطرتها شبه المطلقة على أكثر من مجال رئيس وحيوي في حياة المجتمع البشري، وذلك من خلال عدة آليات نشطة، تشكل آلية السوق الحرة أهما والتي تقوم على تحقيق مصالح النخب الرأسمالية القائمة عليها، ولاسيما النخبة المالية. وبهذا فقد أضحت تحقيق الربح تتصدر برامج النخب الذين هم الموجهون الحقيقيون لنظام العولمة، وهذا ما تجسده ظهور وانتشار الوباء الجانح (كوفيد-١٩)، إذ أظهرت إنتشارها في أكثر من دولة في العالم، ولاسيما الدول المتقدمة المعروفة بالصناعات المتقدمة، كما من ضعف وفشل أنظمة حكمها في عملية مواجهته والقضاء عليه، بكل ما يمتلكونه من وسائل ومعدات طبية متقدمة. فمع ما حصده هذا الوباء من جني أرواح أعداد هائلة من مواطني هذه الدول وغيرها على سطح الكوكبة وإصابة ملايين أخرى منهم به، هذا بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية من فقدان الملايين لوظائفهم وأعمالهم، وما ترتبت على ذلك من معاناة ومشاكل اجتماعية وثقافية وتربوية أصابت العديد من المجتمعات، بقيت كل الجهود العلمية على المستوى الطبي لم تزل عاجزة عن إنتاج اللقاح الناجح للقضاء عليه، بل أصبحت وبفضل هيمنة تلك النخب وشركاتهم العملاقة تستغل إنتشار الوباء وتتم توظيفها كحقل تجاري ضمن آلية السوق الحرة. هذا ما جعلت موضوع فشل عملية المواجهة تلك، تثار من وراءه أسئلة جدية وخطيرة من

هل أن أسباب ذلك الفشل يكمن في الإمكانيات والقدرات التكنولوجية ذاتها، أم في طموحات النخب الرأسمالية في تحقيق الربح ومصالحهم الذاتية الأخرى والتي يتم تحقيق الجزء الأكبر منها بواسطة آلية السوق الحرة، أم في كليهما؟، وهذا ما يكشفه ويفصح عنه الفترة القادمة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الليبرالية، السوق الحرة، الانسانية ووباء كوفيد-١٩.

The Globalization and the Recruit for Achievement of Marketing Liberalization and the Humanity Ignorant (The Impacts of COVID-19 Pandemic Typical)

Asst.Proff.Dr. Mohammed Sabir Karem

The college of Political Science/ AL Sulaimany of University

Email: <mailto:Muhamed.karem@univsul.edu.iq>

Receipt date: 9/24/2020 acceptance date: 11/24/2020 Publication date: 06/31/2021

Abstract

The emerge of capitalism beside appearing modern and contemporary political systems which had become hold out it is semi-domination on more vital space of human community life, it is through some vital apparatus, which the free market apparatus had make important one which depend on achieve the privileges of the capitalism elite whom standing on it, especially the finance elite. Thus the achievement of the profit had become the main podcasted of those elite which whom the really advancer of the Globalization system, this is which incarnated by the appears and extend of the (COVID-19) fatality pandemic in the end of last year, whereas reveals widespread of it in more than one states in the world, especially the developed country those whom named in advanced industrialization, the week and failure point of these country system in confrontation process and

exterminates of it, by all which obtaining of medical advanced equipment and instrument . So despite of the huge statistic of victims of these states citizens and others on our world this beside millions of infections cases, thus along with economic devastation including lose of millions for their jobs and functions, that's with social and education problems and sufferance followed with and hit more than society, we witnessed all scientifically efforts in medical scope still disabilities in product an active vaccine to defeat this pandemic, but also the spreading of this pandemic become abused such us trading field within free market apparatus due to the domination of those elites and their huge companies. Thus the process of confrontation and defeat of this pandemic had bring up more than serious question including if the reason of this frailer back to the tecni-sience capability itself, or due to the ambitious of those capitalism elites in achievement their profits and self-interests which be done through the free market apparatus, or due to both of them? This will be explosive and discover in next period.

Key Words: Globalization, Liberalism, Free Market, Humanity and COVID-19 Pandemic

المقدمة:

لقد شهد نهاية النظام العالمي المعروف بالنظام القطبين الرئيسيين في نهاية العقد الثمانينات من القرن ال (٢٠) ظهور نظام عالمي جديد باتت تعرف بالعولمة والذي تمكن من فرض هيمنته وسيادته على ساحة العلاقات الدولية بوتيرة سريعة ونشطة. ونظراً لما تركه النظام السابق من يد العليا لأحد القوتين العظميين اللتين كانتا تديران دفة السياسة الدولية في ظلها، كالقوة الوحيدة المهيمنة والمسيطرة في النظام الجديد، لذا أصبحت تطلق عليها بالنظام ذي القطب الواحد. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة التي تجسد هذه القوة المهيمنة، تعمل على تصدير نموذجها المتبع

والمعتمد لديها إلى باقي أنحاء العالم، وذلك بفضل ما تمتلكها من مصادر القوة والتأثير التي تمكنها من تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في فرض هيمنتها وسيادتها الشاملة والوحيدة الأبعاد على كل دول العالم.

كانت الإقتصاد الحرّ والتقدم التكنولوجي الآليتين الرئيسيتين لتلك الهيمنة وفرض السيادة لهذه القوة العظمى وحلفائها في ميدان السياسة الدولية، إذ باتت هاتين العاملين يشكلان آليتين فعالتين لها لتحقيق ماكانت يطمح إليها من قيادة السياسة الدولية في العلاقات الدولية كقوة عظمى، ومن هنا أخذت هذا النظام الجديد تتشكل وتتهيكّل على أسس من فرض القوة والهيمنة على المجتمع الدولي ووحداتها الأساسية، ولهذا كانت العولمة تحقيقاً لتجسيد الهيمنة والغطرسة الإقتصادية في المقام الأول، بل أصبحت العامل الإقتصادي الوسيلة الرئيسة لتحقيقها. إنّ هذه الحقيقة هي بمثابة الأساس الرئيس لفهم النظام العالمي الجديد، وهي في الوقت نفسها العامل الرئيس الذي تقف من وراء الفكرة الرئيسة لهذه الدراسة، والتي تتمثل في بحث إظهار ما أحدثته الوباء (كوفيد-١٩)، في الفترة التي نمربها، من تعرض نظام العولمة وقواها الرئيسة من إنتكاسة شديدة وتراجع كبير جعلتها تتهاوى بسرعة أمام وقع تأثيراتها، تتمثل في الحقيقة الكامنة في أنّ البناء الأساسي والمقوم الرئيس للعولمة كانت الآلية الإقتصادية ومن ثم الآلية التكنولوجية، وبوصفهما الآليتين الرئيسيتين الرئيسيين من وراء تشكل النظام العالمي الجديد بدأتنا بالتراجع الكبير والتهاوي المفجع أمام ظهور التحدي الذي مثلته الوباء كوفيد-١٩.

الإشكالية:

تقوم الإشكالية الرئيسة لهذا البحث على عدة أسئلة رئيسة، أهمها تتمثل في هل كانت إقتصاد السوق أو ما تسمى أيضاً بلبرلة السوق هي الدافع الرئيس من رواء قيام العولمة، وهل أن عدم قدرة المؤسسات العلمية الطبية في القضاء على وباء (كوفيد-١٩) تكمن في الضعف العلمي التكنولوجي لهذه المؤسسات أم للسياسات المرتبطة بلبرلة السوق وإقتصاد السوق الحر؟؟.

الفرضية:

إعتماداً على الأسئلة الرئيسية التي تحتويها إشكالية البحث، نحاول الوصول إلى إثبات فرضية هذه الدراسة الأساسية التي تقول بأنّ العولمة كنظام عالمي جديد، كانت تحقيقاً وتتويجاً لأهم متطلبات التطور التي وصلت إليها الليبرالية الجديدة، ولاسيما شقها الإقتصادي المعروف بالليبرالية الاقتصادية، والتي كانت تقوم على نظرية لبرلة السوق أو إقتصاد السوق الحر، حيث إنّ التطورات التي أفرزتها ظهور وباء (كوفيد-١٩) قد أكدت على صحة هذه الحقيقة الجوهرية لظهور العولمة، إذ إن التركيز الرئيس لهذا الإقتصاد في حقبة ما قبل ظهور هذا الوباء كان تدور حول القطاعات الأكثر تحقّقاً للربح ومصالح النخبة المالية، وذلك على حساب القطاع الصحي، وهذا ما يقف من وراء الصعوبات والمحاولات الشاقة في مواجهة هذا الوباء الفتاك والقضاء التام عليها في الدول المعروفة بالصناعات المتقدمة، حيث إنّ السلطة الفعلية فيها بيد تلك النخب، هذه الحقيقة تفسر ما نجده من تبعثر محاولات العثور على العلاج الناجح للقضاء المبرم على الوباء، مع مرور وقت ليست بقصير على ظهوره وإنتشاره.

المنهج

يتطلب إثبات صحة فرضية هذا البحث استخدام كل من المنهج الوظيفي لبيان وظيفة البنى الفاعلة في الدول الصناعية المتقدمة، والمنهج الإحصائي لمعرفة مدى التطور والتقدم التكنو- علمي التي وصلت إليها المجتمع البشري في العصرين الحديث والمعاصر، ومعرفة حجم المبادلات التجارية للمواد والتجهيزات موضوع الدراسة، والمنهج المقارن لمقارنة مدى التطور والتقدم التكنو- علمي الحاصل ومستوى مواجهة الوباء الجانح.

خطة البحث

تعتمد خطة البحث على مبحثين رئيسيين، المبحث الأول يتناول تحقق الليبرالية الاقتصادية في ظل العولمة، وذلك من خلال مطلبين رئيسيين، الأول يبحث في السوق

الحر بوصفه الآلية الرئيسة لليبرالية الجديدة، والمطلب الثاني يبحث في الماهية الاقتصادية لليبرالية الجديدة، والمبحث الثاني يتناول في عوامل تهاوي العولمة أمام تأثيرات وباء كوفيد-١٩ من خلال مطلبين رئيسيين، الأول يبحث في طبيعة إهتمامات التكنو - العلمية ومؤشرات تراجع العولمة أمام وباء (كوفيد-١٩)، والمطلب الثاني يبحث في السوق الحرّة ومستويات المواجهة للوباء.

المبحث الأول: تحقق الليبرالية الاقتصادية في ظل العولمة

تتسم نظام العولمة بعدة سمات أساسية طبعتها بطابعها منذ ظهورها، ولعل أهمها وأكثرها قوة وإتساعاً هي السوق، فهو تجسيد حي لمفهوم السوق الحرّة كآلية رئيسة ونشطة في هذا النظام، والتي بدورها إنعكاس لمفهوم الإقتصاد الحرّ. وفي الواقع فإنّ فاعلية وإتساع هذه الآلية من الدرجة والتأثير بحيث أعطتها ليست فقط ميزتها الأساسية، بل أكثر من ذلك تخطت دائرة كونها سمة مميزة لها لتصبح هي بذاتها الشكل الرئيس للعولمة، وهذا ما يوضحه تسمية العولمة الإقتصادية التي أطلقتها الكثير من المفكرين والمنظرين المعاصرين. عليه ولأهمية هذا العامل في تكوين ونشأة العولمة، ومدى تأثيره وهيمنته عليها، وجدت من الضروري البحث فيه مطولاً.

المطلب الأول: السوق الحر بوصفه الآلية الرئيسة لليبرالية الجديدة

لقد شكل السوق ومنذ ظهور الرأسمالية كنظام اقتصادي سياسي أهم خصيصة ومقوم لهذا النظام، ذلك لأنّ متطلبات هذا النظام الأساسية لا تتم تحقيقها دون وجود هذا المقوم، والذي هو في حقيقتها الهدف الرئيس للعملية التي تقوم عليها وآليتها الحيوية. عليه سوف نبحث في هذه الآلية لمعرفة دورها الحقيقي في خلق نظام العولمة، ومن ثم مسؤوليتها الرئيسة في تهميش الانسانية في ظلها.

كان للسوق أهمية كبيرة في فكر العديد من المفكرين المهتمين بدور العامل الاقتصادي في تطور المجتمعات عامة، والمجتمعات في العصرين الحديث والمعاصر خاصة، لا بل أصبح السوق لدى قسم منهم، أهم وسيلة للتطور المذهل الحاصل في النظام الاقتصادي.

إجتماعي للمجتمعات التي حصلت فيها الثورة الصناعية، هذا ما نجده في فكر وفلسفة (كارل ماركس)، إذ يكتب "يصبح توسع الأسواق في نهاية القرن الثامن عشر كبيراً إلى درجة أن الصناعة تصبح ذات إنتاجية غير كافية لتلبية المطالب منها. ويتكون نتيجة لهذا، ضغط قوي لخلق وسائل إنتاج أكثر فعالية بصورة تقنية،" كان نمو الآلات نتيجة ضرورية لحاجات السوق "والنتيجة هي" الثورة اصناعية"^١.

لكن ومع الأهمية التي تكنها السوق، بوصفه ظاهرة إقتصادية رئيسة للرأسمالية التي هي النظام الاقتصادي المهيمن طوال الحقبة التي تلت (النهضة . The Renaissance) وما رافقتها من نهوض حضاري وعلمي و فكري، تمخضت عنها ماتعرف بالثورة الصناعية، فإن السوق ليست معطى ملازم للرأسمالية، بل إنه مفهوم أو ظاهرة تلازم مجمل الحركة الاقتصادية في التاريخ البشري، وبهذا المعنى يكتب (كارل برينكمان - Carl Brinkmann) بأن "التاريخ الاقتصادي يقوم أساساً على تاريخ إقتصاد السوق الذي يتبعه من بداياته وصولاً إلى نهايته المحتملة"^٢. لكن الرأسمالية أتت وعملت على تعميق وإحتواء السوق، بحيث أصبحت تجسد هذا المعطى الجوهرى الحيوي للسوق بحيث جعلتهما شيئان مرادفان واحد للأخرى، وبهذا المعنى نجد (فرنان بروديل) يكتب "لقد مدّ إقتصاد السوق شبكاه وحافظ على الإستمرارية لشبكاتة المختلفة، متخطياً بذلك الكتلة الضخمة للحياة المادية اليومية. وبهذا العمل، تكون الرأسمالية قد إزدهرت على حساب إقتصاد السوق، بالمعنى الدقيق للكلمة. نستطيع القول إن إقتصاد العالم بأكمله ممكن رؤيته في خريطة مجسمة واقعية"^٣.

في الإتجاه نفسه يذهب كل من (كارل ماركس) و(فردريك أنجلز) مؤسس الفلسفة الماركسية، ومؤلفا البيان الشيوعي، إلى تأكيد أهمية الأسواق ومساهمتها الرئيسية في ولادة الثورة الصناعية، عندما يكتبان "إلا أن الأسواق كانت تتسع وتتعاظم دون إنقطاع، والطلب يزداد بإستمرار، فأصبحت المانيفاكتورة نفسها غير وافية بالحاجة، وعندئذ أحدث البخار والآلة إنقلاباً ثورياً في الإنتاج الصناعي، وحلت الصناعة الكبرى الحديثة محل

المانيفاكاتورة، وأخلت الفئة الصناعية المتوسطة الميدان لرجال الصناعة أصحاب الملايين، لقواد الجيوش الصناعية الحقيقية أي لبرجوازي العصر الحاضر".^٤. تأتي أهمية السوق في أنها تشكل المعبر والقناة الرئيسيين إلى جانب نظم الإتصالات التي إستطاعت العولمة وقبلها العالمية من تحقيق بنيانها وأعمدتها الرئيسة، فقد إشتد منطق العالمية، بتطور السوق العالمي، وإنتتاح المبادلات، والتجارة الدولية وأسواق المال على مصراعيها، مثلما إشتد بمنطق تنامي الإحتراب ومخاطر الدمار الشامل، نظم الإتصال الحديثة أعطت زخماً هائلاً لهذا الدفع، إذ حلت الطائرات والسيارات، ثم التلفزيون والهاتف، والأقمار الصناعية، محل سلاحف السفن البخارية والتلغراف، لتقلص رقعة العالم، وتحوله إلى حقل مكتظ، منضغط - Compressed".^٥ وكان لهذين العاملين الدور نفسه في عملية ظهور العولمة وتكوينها، إذ إن أسواق المال (في المجال الاقتصادي)، وعمليات الإتصال (الثورة الالكترونية)، أطلقت رصاصة الإنطلاق نحو تجاوز الدولة القومية".^٦ عليه يظهر جلياً كيف أصبح السوق، بمفهومه الحديث والمعاصر، الآلية الرئيسة والنشطة في عملية تحقيق نظام العولمة.

كان السوق ومنذ ولادة الطبقة الرأسمالية التي أخذت تمسك بزمام السلطة السياسية في المجتمعات التي حدثت فيها الثورة الصناعية، تمتلك طابعاً عالمياً، إذ إنّه و"بدافع الحاجة الدائمة إلى أسواق جديدة تنطلق البرجوازية إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية. فينبغي لها أن تتدخل وتتغلغل في كل مكان، وتوطد دعائمها في كل مكان، وتقيم الصلات في كل مكان. وبإستثمار السوق العالمية تصبغ البرجوازية الإنتاج والإستهلاك في كل الأقطار بصبغة كوسموبوليتية. وتنزع من الصناعة أساسها الوطني، بين يأس الرجعيين وقنوطهم، فتقرض الصناعات الوطنية التقليدية القديمة أو تصبغ على وشك أن تقرض".^٧.

وتأتي أهمية السوق في الفكر والفلسفة السياسية في الدور الذي يلعبه في حياة المجتمعات ولاسيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، هذا بالإضافة إلى الصعيد

السياسي، فقد كانت فكرة أنّ الأسواق تعظم عموماً الرفاهية الاجتماعية هي حجر الزاوية في الإتجاه العام (الغربي) لإنضباط الاقتصاد، بالرغم من أنّ أكثر الاقتصاديين يعترفون أيضاً بحالات فشل السوق، فقد كانت لهذه الفلسفة صدى مدو لدى مصالح التجار والمنتجين في الاقتصاديات الرأسمالية الصاعدة. وفي ليبرالية القرن التاسع عشر، أصبح السوق موقع الحرية الاقتصادية المتشابكة مع الحرية السياسية^٨.

أمّا على الصعيد السياسي فإنّ العلاقة الوثيقة بين أنظمة الحكم والأسواق في الدول الحديثة والمعاصرة، تتبلور نظراً لأنّ قيام الأسواق والملكية الخاصة بتجهيز ودعم الكتل الأساسية للنشاط الإقتصادي، وهم يؤدون هذا الدور لأنّ السلطة السياسية يعال على تلك هباتهم ومنحاتهم، عليه فإنّها تحترم وتحمي هذه الحقوق، وبهذه الوسيلة فهي تقوم بتأسيس وتكوين مؤسسات السوق^٩.

إنّ البحث في أهمية السوق تلك في نظام العولمة، بوصفها إنعكاساً لعملية التوسع الرأسمالي العالمي، يتطلب الوقوف على حقيقة جوهرية تتمثل في وجود فرق جوهري بين مفهوم "إقتصاد السوق" و "إقتصاديات الرأسمال"، ويجب عدم الخلط بينهما كما يذهب إليه (سمير أمين) فهو يرى بأنّ هذا الخلط من شأنه أن يضعف النقد موضع الدراسة^{١٠}. فالسوق مفهوم يفترض في حد ذاته المنافسة، بينما رأس المال هو واقع قائم على الإحتكار (أي عكس المنافسة) من قبل هؤلاء الذين ينفردون في ملكية المشروعات^{١١}.

في السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أنّ السوق ليس فقط خاصية أو صفة ملازمة للإقتصادات الرأسمالية، بل هو أيضاً حقيقة جوهرية للمجتمع البشري منذ إنتقالها من حالة الطبيعة، أو مرحلة المشاعية البدائية (وفقاً للمفهوم الماركسي)، هذه الحقيقة تؤكدها (إمارتيا سن - Amartya Sen)، فنجده يكتب "ليس هناك في تاريخ العالم أي إقتصاد قد تمكن من تحقيق إزدهار واسع الإنتشار، ووقفت من وراء حياة النخب البازخة، من دون خلق إستخدام معتبر للأسواق وشروط الإنتاج المعتمدة على

الأسواق. إذ إنّه ليست من الصعب الإستنتاج بأنّه من المستحيل تحقيق إزدهار إقتصادي عام، دون خلق وتكوين إستخدام قوي للفرص التغير والخصخصة التي علاقات السوق تقدمها"^{١٢}.

لا يمكن فهم الدور السلبي للسوق بوصفه آلية رئيسة في تحقيق العولمة، ومن ثم احدى المقومات الرئيسية والحيوية للنظام الرأسمالي التي تقودها الليبرالية الجديدة، دون معرفة تلك الحقيقة المتمثلة في أنّ كونه صفة ملازمة للرأسمالية تعود إلى الطبقة الاجتماعية الحاملة لهذه الليبرالية بوصفها أيديولوجيتها الرئيسية. وهذه الحقيقة تكمن في إنّها^{١٣} تعمل فقط من أجل تحقيق المصالح والإمميزات الخاصة للنخب الرأسمالية، ولا سيما النخبة المالية، ذلك دون إيذاء إمام حقيقي بالأهداف الإنسانية عامة، ولا سيما مصالح ومتطلبات الطبقات والشرائح الاجتماعية الدنيا.

والبحث في هذا الجانب يطلب البحث في مفردة أخرى تشكل آلية رئيسة من آليات ظهور العولمة وتحققها، وهي العولمة الاقتصادية والتي تعني "أن السياسات النقدية والمالية للحكومات القومية تحكّمها حركات في الأسواق المالية الدولية إلى الحدّ الذي صارت فيه التدابير الاستقلالية في الخطة الاقتصادية القومية موضع شك لجهة قيمتها"^{١٤}. والبحث في مفهوم العولمة الاقتصادية، وتبعاً للنظرية الحمائية، يقود إلى البحث عن الليبرالية الاقتصادية، ولا سيما إنّها تشكل العماد الرئيس من وراء ظهورها، إذ إنّها أدت و"بناءً على مبدأ عدم التدخل في النشاط الاقتصادي وتوزيع الثروة، إلى تقوية الجشعين من الأغنياء وإعطائهم هامشاً كبيراً من القدرة على ممارسة الحرية ذاتها"^{١٥} وشروطها"^{١٦}. وهذا الجوهر الأساسي والصفة الملازمة لليبرالية الاقتصادية تلك، قد إنتقلت إلى العولمة، وأعطتها خاصيتها المتأصلة فيها والقائمة على تجرّدها الكبير من القيم الإنسانية الرفيعة القائمة على التقدم والعدالة والسعادة الحقيقية للبشر جمعاء.

هذه القيم الإنسانية السامية أصبحت تتوارى عن الأنظار تحت وطأة التأثيرات التي حملتها الليبرالية الاقتصادية تلك في ظل العولمة، لقد حدثت ذلك في إطار نماذج

وصيغ أخرى غير إقتصادية من حيث المظهر، لكنها إقتصادية من حيث الجوهر والطبيعة، فقد بحث (دافيد هارفي . David Harvey) هذه النماذج من خلال مفهوم (الإنتاج الثقافي) والذي بمقتضاه وبالاندماج مع (الإنتاج السلعي) يضمنان "البحث الشديد عن أسواق جديدة، وكمية المبيعات السريعة، والإستغلال الدائم للذوق والرأي في الإعلان أنتج الإحتقال المابعد الحداثي بالأشياء السريعة الزوال، وبالصور السطحية، لا بعمق المعنى، وبتركيب الأساليب وتجاوزها، لا بالأصالة، وبعدم التجانس، والتعددية، وعدم الإستمرارية والفوضى، لا بقصص الميتا الخاصة بالعقل وبالتقدم"^{١٧}. وفي الإرتباط بموضوع جوهر الرأسمالية وآلية عملها الأساسي، من حيث بُعدها الفلسفي، يرى البعض ومنهم (روبرت بيلاه . Robert Bellah) بأن "الحداثة هي ثقافة الفصل . culture of separation"، والنظام الرأسمالي لا يقدم هوية جمعية تجمع شملنا، عدا أننا مجرد مستهلكين لا غير"^{١٨}.

ونظراً لأن مفهوم السوق في هذه الدراسة تبحث في دلالتها الليبرالية، ولاسيما الليبرالية الجديدة، عليه يتطلب معرفة وجهة نظر هذا التيار الجوهري تجاه السوق، ترى "ليبرالية السوق (market Liberalism) إصلاح الحكومة من خلال إعتقاد بأن الرأسمالية هي النظام المثالي لإكتشاف وإستخدام المعرفة، ولضمان الإزدهار، والترويج للحرية الاقتصادية والسياسية"^{١٩}.

هذا التيار ومن خلال أطروحاتها المركزية في المجال الاقتصادي، تعمل على جعل البُعد الاقتصادي معيارها ونموذجها الرئيس المقتدى به، ويُبنى عليها مبادئ وقيم الحياة السياسية بشكل رئيس في المجتمعات السياسية التي تقودها الأنظمة السياسية الممثلة لها، وبهذا الصدد نجد (أنطوني جينز) يكتب "تبنى الليبرالية الجديدة، ولاسيما لدى إمتداداتها السياسية المحافظة التي تدعو إلى الحرية الاقتصادية في أقصى درجاتها، موقفاً تقليدياً متشدداً من الحريات الاجتماعية الأخلاقية، فمع أنه لا يخفى ما

للنزعة الفردية الليبرالية التي تؤكد لها في الحياة الاقتصادية، باعتبارها حيوات وقيم مجتمع السوق، من تأثير كبير في قيم المجتمع والأسرة^{٢٠}.

وهذا الجوهر الحقيقي لليبرالية هو الروح الحقيقي للرأسمالية، بوصفها النظام التي تقوم وكما يكتب عنها (ماكس ووبر) في مؤلفه (الأخلاق البروسنتانية) على "كسب المزيد والمزيد من النقود مجتمعاً مع التجنب الحازم لكل مُتعة عفوية... يُنظر إليه بصورة صادقة كهدف في ذاته إلى درجة أنه إزاء سعادة الفرد المخصوص أو فائدة النقود له، يبدو برمته شيئاً متعالياً ولا معقولاً. يسيطر الكسب على الإنسان كهدف لحياته، لم يعد الكسب وسيلة لهدف إرضاء حاجاته المادية. هذا الانقلاب الخالي من المعنى تماماً، من وجهة نظر غير منحازة، على ما قد نسميه الوضع "الطبيعي"، هو بشكل واضح مبدأ قائد للرأسمالية مثلما هو تماماً غريب على كل الشعوب التي لاتخضع لتأثير الرأسمالية"^{٢١}.

عليه يمكن الوصول إلى الإستنتاج التي تفيد بأنّ العولمة قامت تحقيقاً للمنطق الرئيس للنظام الرأسمالي العالمي والتي تكمن في عملية التوسع التي تتمخض عنها عناصرها الرئيسية وفي مقدمتها الرأسمال، والتي بدورها تتطلب تحقيق آلياتها الرئيسية السوق الحرة، عالمياً، والسوق الحرة وبوصفها من المفاهيم الرئيسية والحيوية لليبرالية الجديدة، تعمل على تحقيق هدف رئيس وتتمثل في الربح للنخبة التي تقوم بإدارتها وإستثمارها عالمياً. وبما إنّ هذا الهدف يحمل في طياتها خاصية أساسية وهي تجريد كل ما تشتمل عليها هذا النظام العالمي من قيم ومباديء إنسانية رفيعة، عليه يصبح الجوانب والأبعاد الرئيسية لحياة الإنسان في ظل هذا النظام، والتي تجسد تلك القيم والمباديء الإنسانية، في خدمة ذلك الهدف الرئيسي .

المطلب الثاني: في ماهية العولمة الحقيقية

ظهرت العولمة بوصفها نظاماً عالمياً جديداً وتعطي لها أكثر المواصفات والخصائص التي تعبر فقط عن المعطى الدلالي للمصطلح (الكلمة)، وتمت تهيمش وإخفاء طبيعتها الحقيقية، وربما هذا تعزى إلى حقيقة كون آلياتها وعناصرها الرئيسية

إتخذت طابعاً عالمياً ليس غير، ولا سيما الآلية التكنولوجية والإتصالاتية والإقتصاد(السوق)، وبعض عناصر الثقافة منها، لكن ومع حقيقة هذا البعد للعولمة، إلا أنّ البعد الحقيقي لهذه الخصيصة، أي تجسيد الطابع العالمي لهذه العناصر والآليات الأساسية للعولمة، أخذت تتوارى عن الأنظار وتدخل شيئاً فشيئاً في طور النسيان والتهميش، وهي تحقيق الهدف الأساسي للقوى التي قامت على يدها إطلاق العنان لها وبدأت تعمل على بنائها، وهي الرأسمالية العالمية، والإتجاه المسيطر فيها الليبرالية الجديدة، ولأهمية هذه النقطة وجدت بحثها في إطار هذه الدراسة.

إنّ لمفهوم العولمة أكثر التعريفات تنوعاً وإتساعاً، هذا بالإضافة إلى الجانب التاريخي لظهورها، لا بل تناول المفكرين والفلاسفة البارزين لها، لا سيما في العصر الحديث، فنجد أشهر فلاسفة الفكر الحدائي (إيمانويل كانت) قد بحث في مفهوم العالمية وجعلها مرتكزاً أساسياً في فكره الفلسفي وذلك من خلال حديثه عن مفهوم "الإتحاد الفيدرالي للدول المتحررة، أو جامعة السلام (league of peace) والقانون العالمي للمواطنين"^{٢٢}، لقد كان (كانط) يأمل من خلال هذه المفاهيم الرئيسية في عمله الفكري أن يتمكن الجنس البشري تدريجياً من أن يدنو أقرب فأقرب إلى تشكيل دستور يرسى دعائم المواطنة العالمية"^{٢٣}.

وعند الأخذ بالدلالة الإصطلاحية لظاهرة العولمة دون الدلالة التطبيقية لها، نجد (د. محمد عابد الجابري) يعرف العولمة بأنها "العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم الأجمع. ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور "التلقائي" للنظام الرأسمالي فحسب، بل إنها، أيضاً، وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين. وبعبارة أخرى، إنّ العولمة، إلى جانب أنّها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا، هي أيضاً أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة، عن إرادة الهيمنة على العالم وأمرته"^{٢٤}.

وبالأخذ بتعريفات السوسيولوجيين المعاصرين للعولمة، نجد أنهم وبسبب من اتجاههم للنظر إليها بوصفها ظاهرة مرادفة لـ"ما بعد حداثة" إلى اعتبارها نتيجة للرأسمالية المُتوسّعة،.. ووفقاً لهذه النظرة، تبدو ظاهرة ما بعد الحداثة مؤلفة من قاعدة اجتماعية اقتصادية هي ما بعد فوردية (Post-Fordist)^{٢٥} ومن بُنية تحتية من ثقافة ما بعد الحداثة^{٢٦}، وهذه النظرة السوسيولوجية، ولاسيما عند أشهر منظريها (دايفد هارفي - David Harvey) يتبنى الاعتقاد الرئيسي الذي يفيد بأن "المذهب ما بعد الحداثي هو" المنطق الثقافي للرأسمالية المتأخرة، وأن الإنتاج الثقافي يزداد اندماجه في الإنتاج السلعي والنتيجة تولّد حساسية أستطبيقية جديدة، وأن البحث الشديد عن أسواق جديدة، وكمية المبيعات السريعة، والإستغلال الدائم للذوق والرأي في الإعلان أنتج الإحتفال لما بعد الحداثي بالأشياء السريعة الزوال، وبالصور السطحية، لا بعمق المعنى، وبتركيب الأساليب وتجاوزها، لا بالأصالة، وبعدم التجانس، والتعددية، وعدم الإستمرارية والفوضى، لا بقصص الميتا الخاصة بالعقل وبالتقدم^{٢٧}.

إن ذلك الإرتباط الوثيق لمفهوم العولمة، في هذا البحث، بمفهوم الرأسمالية تتطلب الإحاطة بها مفاهيمياً، وهذا بالإضافة إلى كون الأخيرة تشكل مفهوماً محورياً في فرضية البحث هذا، وبما إنّ أهم وأغلب تعاريف الرأسمالية تتمحور حول نقطتين أساسيتين وهما التشديد على "المشاريع الخاصة، وكذلك الإنتاج للأسواق المتنافسة"^{٢٨}. وبهذا المعنى فإنّ الرأسمالية هي "مشروعات خاصة لنظام الأسواق الموجهة، والتي تحفظ كل تلك العناصر" المشروعات الخاصة والإنتاج للأسواق المتنافسة" من دون أخذ الإعتبار لكمالهم أو محاسنهم^{٢٩}. لكن وفي هذا السياق، يجدر الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بالتقدم التكنو- علمي التي راكبت الرأسمالية وأنموذج نظامها العالمي (العولمة)، فقد أصبح الانسان الآلي (Robot) والأندرويد يصنعون الشعور أو الإحساس نفسه لكن من خلال حركة معاكسة: فإنهما يتظفان على النوع البيولوجي (Species) عن طريق إنتهاك

الإمكانات أو القدرات المناسبة الشعور، اللغة والإحتكارات الأخرى التي يدعيها النوع الانساني^{٣٠}.

وبما أنّ المال - the financial - يعد من العناصر الرئيسة للنظام الرأسمالي وعملياتها، عليه وكما يرى (وليام أ. كونولي - William E. Connolly) بأنّ "هناك تصعيد وتحفيز للمال العالمي مملوءة بالعملة والغموض يصاحبها الإنتقال المفاجيء، ذلك بالإضافة، وهذا أكثر علاقة بالموضوع، إلى أنّ هناك شعوراً بتنامي كيف إنّ الإتجاه والمسار الذي تتخذه كل من الرأسمالية والتغير المناخي يولد حالة من التأثير المتبادل بينهما"^{٣١}.

وبهذا المعنى يبحث (أولريش بيك) في العلاقة الوثيقة والديناميكية بين النيوليبرالية والرأسمال في سياق ظاهرة العولمة، إذ يكتب "أدخلت الليبرالية الجديدة إلى برنامجها محاولة التعرف على الصعيد المؤسسي إلى الأرباح المؤقتة التي يحققها الرأسمال المتحرك على المستوى العالمي. إنّ فكرة الرأسمال، إذا ما رحنا إلى منطقتها الأقصى، تفرض نفسها بشكل مطلق ومستقل وهي تنشر بذلك مجال سلطة الاستراتيجي وإمكانيات الاقتصاد الكلاسيكي بشكل تجارة ما تحت سياسية عالمية"^{٣٢}.

وهذا الترابط الوثيق بين الرأسمالية والنيوبرالية، يدفع ب(أولريش بيك) إلى إيجاد نموذج (paradigm) التي تقوم على معادلة جديدة تكون فيها كل من هذين المفهومين في جانب، والدولة والمجتمع المدني العالمي في جانب آخر، فهو يكتب "إنّ هدف إستراتيجيات الرأسمال هو صهر الرأسمال مع الدولة ليصار إلى خلق مصادر مشروعية جديدة تأخذ شكل الدولة النيوليبرالية. أما هدف المجتمع المدني العالمي وهدف فاعليه فهو على العكس من ذلك، هو تأسيس وتطوير رابط بين المجتمع المدني والدولة، أي إرساء شكل كوسمبوليتي للدولة"^{٣٣}. وهذا النموذج التحليلي ل(أولريش بيك) الذي هو في الواقع إطار للتحالفات الجديدة في ظل العولمة، يجسد واقع الإستقطاب الجديد والرئيس في ظل هذا النظام، مبيناً الجوهر الحقيقي لكل من الإتجاهات الرئيسة

فيها،ولاسيما القيم والمباديء الحقيقية، إذ يكتب "يحيط البرنامج النيوليبرالي نفسه بهالة من الإنتظام الذاتي والإقرار القانوني الذاتي،وبالمقابل،فإن برنامج المجتمع المدني يحيط نفسه بهالة من الأخلاق الشاملة ويكافح من أجل "رواية كبرى"رواية العولمة العقلانية - الديمقراطية"^{٣٤}.

لقد أصبحت الرأسمالية العالمية ومن خلال العولمة،عاملاً معرقلاً أمام نمو وتطور المجتمع المدني العالمي تلك،فقد أصبح عناصرها الرئيسة"السوق"و"قطاع الأعمال"،على سبيل المثال،من التحديات الرئيسة لعملية النمو والتطور هذه،وذلك من"جاء التعدي المتزايد من قطاع الأعمال والسوق على مناطق تُعتبر تقليدياً حكرًا على المجتمع المدني"^{٣٥}.فقد عملت آليات العولمة تلك على إبعاد الدولة الوطنية عن برنامجها وسياساتها المتمحورة حول تطوير وتنمية مستويات مجتمعاتها،فقد شجعت هذه الآليات وما نتجت عنها من"تحركات استهدفت خفض نفقات الدولة والخصخصة على نشوء مستويات جديدة من إنعدام الأمن الشخصي بين أغلبية سكان العالم إزاء خلفية تكامل السوق العالمية،وحراك البشر ورأس المال،وأيضاً التغيير الاجتماعي والتقني السريع"^{٣٦}.

تشكل النشاط الاقتصادي عنصراً حيوياً ورئيساً في نظام العولمة،وهذا ما جعل معظم الباحثين والمفكرين المهتمين بهذا النظام يضعونه في أولوية إهتماماتهم،وأهمية هذا الموضوع تظهر أكثر جلاءً وذلك للإرتباط الوثيق لهذا العنصر بالرأسمالية بوصفها الشكل المهيمن لأسلوب الإنتاج فيها،هذا ما يذهب إليه(دارن بارني)عندما يكتب"تبدو الإعتبارات الاقتصادية ذات أهمية مركزية في معظم التحليلات التي تناولت العولمة.وكان النزوع التاريخي الذي ييسمُ النشاط الاقتصادي الرأسمالي ويدفعه نحو التنظيم والإدارة على مستوى الدولة القومية قد أفسح المجال في العقود الأخيرة من القرن العشرين أمام إعادة هيكلة مركزية للرأسمالية، بإعتبارها ظاهرة عابرة للقوميات"^{٣٧}.

إنّ عملية هيكله الرأسمالية تلك لم تكن شيئاً ميتافيزيقياً أتت إلى الوجود من تلقاء نفسها دون عمل وبرنامج عقلائي لقوة إجتماعية ترتبط مصالحها بشكل مباشر ورئيس بها، وقد تمثلت هذه القوة بالنيوليبرالية، كما أسلفت من قبل، فقد شكل "التسويق النيوليبرالي جوهر العولمة وغالبًا ما يؤخذ علامةً على تراجع الحكم، فإن إحداث هذه الأسواق والمحافظة عليها هما دائماً وأبداً نتيجة خيارات سياسية تتبناها بوعي الدول ذات السيادة، وهي خيارات كان من الممكن إتباعها بأسلوب مختلف"^{٣٨}.

في وصفها للسياسات المركزية للمؤسسات الرئيسية للعولمة الاقتصادية، يذهب (د.سمير أمين) إلى القول بأن "هذه السياسات لا تسعى إلى تمويل إستمرار التوسع الرأسمالي، بل تكتفي بالإجتهاد في سبيل خلق شروط العودة إلى التوسع،...، ونظراً لأن المشروع الذي يميل إليه رأس المال تلقائياً - في غياب تأطيره من قبل قوى اجتماعية متماسكة وفعالة - يظل مشروعاً طوباوياً، هذه هي السمة الرئيسية لمشروع "تحكم السوق المطلق" وإخضاع المجتمع لمقتضيات ربحية رأس المال في الأجل القصير إخضاعاً شاملاً"^{٣٩}.

هناك نقطة محورية في هذا الصدد تتطلب الوقوف عندها، وتتمثل في أن الدافع الأولي للعولمة الاقتصادية بوصفها شكلاً رئيساً للعولمة، هو الحصول على الأرباح وتحقيق المصالح الأساسية للقوة الاجتماعية التي تقود هذا التيار الجارف، وهذه الحقيقة تجسدها واقع الحركة الاقتصادية لمجمل المؤسسات الرئيسية لتيار (العولمة الاقتصادية)، إذ وبما إنّ "عملية التنافس والاندماج التي تحكم هذا النوع من النشاط الاقتصادي تعمل على التركيز والتقليص من عدد الفاعلين أو "اللاعبين"، فإن النتيجة الحتمية هي تركيز الثروة العالمية في أيدي أقلية يتناقص عدد أفرادها بإستمرار،...، فهناك ما لا يزيد على (١٥) شبكة عالمية مندمجة بهذا القدر أو ذاك، هي التي تشكل الفاعل الحقيقي في مجال السيطرة على السوق العالمية، وأن أصحاب هذه الشبكة هم "السادة الفعليون" للعالم الجديد، عالم "العولمة"^{٤٠}.

إنّ كل تلك العمليات التي تتمخض عنها مشروع العولمة الاقتصادية ولاسيما إستراتيجيتها الأساسية "السيطرة على السوق العالمية"، لايجري دون وجود سند أيديولوجي يجسد في الوقت نفسه المصالح والأهداف الرئيسية (السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية و...، ناهيك عن الاقتصادية) لتلكم القوة الاجتماعية المحركة لهذا التيار الجارف، وهذا ما يعبر عنه (أولريش بيك) بكل جلاء عندما يكتب "الليبرالية الجديدة هي أيديولوجيا عابرة"^{٤١} للقومية بمعنى أنّ الحاجات الشاملة للسوق هي مفروضة، بنفس القدر على الصعيد القومي - الداخلي كما على الصعيد العابر القومي"^{٤٢}.

عليه يمكن الوصول إلى إستنتاجات عدة، ومنها ليست العولمة، بوصفها نظاماً تعكس المصالح وإستراتيجيات الرأسمالية العالمية، نتيجة طبيعية للتطور العلاقات السياسية بين الدول العالم في المرحلة التي سبقتها، ولا نتيجة لواقع التجاذبات بين أقطاب وفواعل السياسة الدولية للمرحلة المعروفة بالنظام القطبين، بل هي ثمرة للتطور التي وصلت إليها الرأسمالية العالمية بوصفها النظام الاقتصادي المهيمن عالمياً، ولاسيما عقب إنهاء القطب المقابل لها والمعروف بالقطب الإشتراكي. كذلك أنّ الليبرالية الجديدة وأنظمة حكمها في الديمقراطيات الصناعية المتقدمة، قد وظفت كافة الآليات الأخرى التي وصلت إليها تقدم المجتمع الإنساني طوال القرنين الأخيرين، ولاسيما في نهاية القرن الـ(٢٠) وبداية هذا القرن، لخدمة هدفها الرئيس في تحقيق المزيد من الأرباح من خلال آليتي السوق والاقتصاد الحرّين، وبالتالي وضع كافة ثمرات ذلك التقدم، ولاسيما في المجالين التكنو - علمي والاتصالات، في خدمة إستراتيجيات السوق الحرّة.

المبحث الثاني: في عوامل تهاوي العولمة أمام تأثيرات وباء كوفيد -١٩

إنّ العامل الاقتصادي هو أهم العوامل الرئيسية المكونة لنظام العولمة وتأثيراً عليها، وأهم آلياتها المتمثلة بلبرلة السوق، فمما لا شك فيه، هو أنّ هذه الخاصية الرئيسية لهذا النظام بوصفها محدداً رئيساً لها، أصبحت بمثابة المحدد الرئيس للعناصر المكونة الأخرى لها، وأصبحت لبرلة السوق المعيار الرئيس، إن لم تكن الوحيد، التي تقاس عن

طريقها مدى ملائمة وصلاحيه تلکم العناصر للبقاء ضمن العناصر الفاعلة ضمن هذا النظام وديمومتها. فقد بات واضحاً إنّ العولمة، وبوصفها مشروعاً للرأسمالية العالمية، أصبحت إطاراً مناسباً وكفوءاً لتحقيق إستراتيجيات التيار الليبرالي الجديد والتي طرحت في برنامجها الرئيس مشروع لبرلة الإقتصاد والسوق، وإنّ الحصول على الأرباح وتحقيق الإمتيازات الخاصة بالنخبة المالية العالمية وأصحاب الإستثمارات الكبرى، باتت يشكل جوهر وأسس برنامج عمل وسياسات مراكز القرار الرئيسة والقوى المهيمنة في ظل نظام العولمة.

في السياق نفسه، ونظراً لأن آلية عمل السوق الحرّة تتوظف بالدرجة الرئيسة على تحقيق تلك الأرباح والإمتيازات، عليه فإن القضايا الإنسانية في ظل مثل هذا النظام، تنذهب إلى الهامش سياسات العمل والقوانين الاقتصادية لمؤسسات التابعة لمراكز القرار المهيمنة التي تدير العملية السياسية في ظلها، وتصبح في أسفل درجات إهتمامها وبرنامج عملها، بل وإنّ مجالات الحياة الرئيسة وقضاياها تصبح وتتوظف مباشرة في خدمة تحقيق تلك الأرباح والإمتيازات، بما فيها نتاجات وإبداعات التقدم التكنو- العلمي. عليه تصبح البيئة والصحة والسلام، كلها معرضة للتدهور السريع طالما هناك عملية تهميش وإرتداد الظهر لها. ولأهمية هذا الموضوع وجدت دراستها من خلال مطلبين التاليين:-

١- **المطلب الأول: طبيعة إهتمامات التكنولو- العلمية ومؤشرات تراجع العولمة أمام وباء (كوفيد-١٩)**

٢- **المطلب الثاني: السوق الحرّة ومستويات المواجهة للوباء كوفيد-١٩**
المطلب الأول: طبيعة إهتمامات التكنولو- العلمية ومؤشرات تراجع العولمة أمام وباء (كوفيد-١٩)

إنّ البحث في موضوع نظام العولمة ومستوى التطور والتقدم التي بلغها يتطلب البحث في طبيعة ومدى التطور والتقدم التكنو- العلمي والاتصالي والنمو المتسارع

فيهما التي وصلت إليها المجتمع الإنساني في هذه المرحلة من تطورها، لاسيما على صعيد العملية السياسية، وتحديدًا شكل ونموذج النظام العالمي المهيمن فيها. والمهم بهذا الصدد هو معرفة فيما إذا كان إهتمامات التقدم والتطور التكنو- العلمي ونموهما المتسارع وتوظيف قدراتهما، تتمحور حول أي نوع من المواد والسلع المنتوجة، ومن ثم أي مادة وسلعة هي في فلك التركيز وتحظى بإهتمام أكثر في ظل نظام العولمة؟.

لقد كان المجتمع البشري ومنذ عصر النهضة ميدانًا لتقدم علمي وحضاري كبير أخذ تقدم العلوم الطبيعية بشتى فروعها تساهم فيه بشكل كبير وجذري، ومن ثم أتت قيام الثورة الصناعية لتتوج هذا التقدم وترفدها بالمصادر الداعمة لها، كانت المرحلة السابقة لظهور العولمة زاخرًا ومفعمًا بتطور وتقدم تكنو- علمي كبيرين وعميقين، شملت شتى مجالات بدايات ظهور العولمة والفترة الممتدة حتى ظهور وباء (كوفيد ١٩)، وتأكيدًا لما يلعبه كيفية توظيف التقدم التكنو- العلمي في سياقين زمنيين مختلفين في خدمة القضايا والشؤون الإنسانية، نشير إلى أنه في زمن الأول، وهو قيام الثورة الصناعية، حافظت التطور التي صاحبت قيامها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بمعنى إنَّها لم تسبب في حدوث أزمات عميقة لأفراد مجتمعاتها، إذ إنَّ قدرة الثورة الآلاتية الإنكليزية، الإنتاج الأول للكتل الضخمة، استطاعت أن تتطوّر حوالي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كنمو وطني مدهش دون أن يتعطل المحرك في أي مكان، ودون أن يحصل، في أي مكان، أي إرتباك؟،...، إستمر السوق الداخلي بالإنعاش رغم إرتفاع الأسعار، وتتبعها التقنية، ومن خلال العرض النظامي للخدمات عند الحاجة، فتحت الأسواق الخارجية بالتسلسل، الواحدة تلو الأخرى^{٤٣}.

وفيما يتعلق بالعصر المعاصر وحجم القفزة التي باتت تشهدها التقدم التكنو- العلمي ومدى تطورها في هذا العصر، نجد (بول كينيدي) يكتب "خلال مائتي عام، تغيّرت الصناعة والتّجمع من عدة وجوه إنَّما، أيًا كانت تجديداً (تايلر وفورد) أو إنتاج "بوقت محدد"، كان القصد أبداً أساساً جمع كائنات بشريّة في كل مكان العمل ذاته، ونحن اليوم

شهود ثورة تكنولوجية تقطع مع ذلك التطور: فياستبدال العمال بالحواسيب الآلية لزيادة الإنتاجية، تستبعد الأتمتة أكثر فأكثر الكائنات البشرية من المعمل لكي لا يبقى فيه سوى بعض المهندسين المكلفين ربّما بالسهر على النشاط^{٤٤}. وحول طبيعة ومدى التطور هذه، يبحثها (كينيدي) بدقة عندما يبحث في الفروقات الكبيرة التي توجد بين النماذج الرئيسية لأحد أهم الإنتاجات العلمية المعاصرة (الحاسوب - robotic)، إذ يكتب "ثمة فروق كبيرة إصطناعية بين الحواسيب الصناعية، حواسيب الحقل وحواسيب الذكاء، الأولى آلات ثابتة مجهزة بمبرق مبرمج لإنجاز مختلف المهمات آلياً، كاللحام بالنفط أو الدّهان بالفرد . aupistolet. وحواسيب الحقل، بالمقابل، صممت لتعمل في محيط غير محدد وتملك لواقظ تسمح لها بالانتقال، بالرّد على عقبة.. إلخ، تستخدم غالباً في عمليات في غاية التعقيد أو خطرة بالنسبة للكائنات البشرية، كما في المناجم،... إلى جانبها طوّر المضمار الجديد والمدهش للحواسيب الذكية للجيل الثالث، آلات إختبار مزودة بمعلومات مصممة لإستخدام الذكاء الإصطناعي (ما يُدعى المناهج المأثرة) والقادرة على حل الإشكالات كما تفعل الكائنات البشرية"^{٤٥}.

هكذا وبخصوص الإختلاف الجوهرى بين المرحلتين المذكورتين أعلاه، يمكن إستخلاص حقيقة أساسية تشكل نقطة حيوية لهذه الدراسة، وتتمثل في الإستراتيجية الرئيسية لكل منهما، إذ إنّه بينما كانت المرحلة الحديثة يمكن إعتبارها بمثابة المرحلة التي تهيمن وتسود فيها النزعة الصناعية، التي كانت جوهرها^{٤٦} تحوم حول "تحقيق الكمال على محاور عدّة، بما في ذلك المكننة، ومعايرة الإنتاج وترشيده، وزيادة توليد الطاقة، والإستغلال الفاعل للموارد الطبيعية المتزايدة، وتنظيم الأسواق الوطنية لضمان ترويج منتجاتها"^{٤٧}. نجد أنّ المرحلة المعاصرة (الزمن الثاني) التي نعيشها، تسودها وتقوم على نزعة جديدة يمكن تسميتها بالنزعة الخدمائية (أو الصناعة الخدمائية)، هذه النزعة التي تحوم جوهرها وتقوم حول "التجارة والمال والنقل والبيع بالتجزئة والصحة والترفيه والبحث والتعليم والحكم"^{٤٨}.

هذه النزعة الخدماتية للعصر المعاصر والتي تهيمن عليها نظام العولمة، تقف وراء الكثير من التحولات السلبية الرئيسية التي تلف هذا العصر والنظام المهيمن فيها، ومنها وعلى سبيل المثال، سيادة قيم ومبدأ لبرلة السوق، أو ما سميناه بإقتصاد السوق الحرة، وهذه التحولات دخلت إطاراً ومستويات أكثر وبالأعلى البشرية بحيث وضعت مصير الإنسانية أمام خطر محقق تلقى بها نحو هاوية الفناء المحتوم، هذه الحقيقة عبر عنها أحد أكبر الخبراء في المعلوماتية^٤، وهو (بيل جوي - Bill Joy)، فعندما وجه إليه السؤال "هل تعتقد فعلاً أنه يمكن أن نجد في هذا العالم المشتت، المهوس بالربح، ونعني به عالمنا، هل تعتقد أن نجد فيه إرادة جمعية خلف الفعل، وحتى، هل تجد علمًا تاريخيًا يمكن أن يضع حدودًا لنفسه؟"^٥، لخص جوابه نصًا في "إذا لم نتوصل جميعًا لإتفاق بيننا، فإن الخطر الذي يرقبنا هو أن نزول بوضوح وببساطة عن هذا العالم"^٦.

إنّ ظهور النزعة الخدماتية تلك لا تأتي بمعنى تراجع دور التكنولوجيا في ظل العولمة، لا بل بقيت التكنولوجيا تلعب دورها ومساهمتها في كافة القطاعات الحياة الرئيسية، هذا ما يكتب عنه (مانويل كاستلز M. Castells) - "إنّ منتوجات صناعات تقانة المعلومات الجديدة هي أدوات معالجة للمعلومات أو معالجة للمعلومات في حد ذاتها. وتؤثر تقانة المعلومات الجديدة، بتغييرها عمليات معالجة المعلومات، في مجالات النشاط الإنساني كلها، وتجعل من الممكن تأسيس أشكال غير متناهية من الترابط"^٧ بين مجالات مختلفة كما بين عناصر هذه الأنشطة وفعاليتها"^٨.

فما دام تلك القيم والمبادئ الأساسية للبرلة السوق والإقتصاد تهيمن على قسم أكبر من العمليات والسياسات المتبعة في العولمة، عليه فإنّ سيادة أي نزعة أو إتجاه تقدمي على هذه المرحلة لا تستطيع إنقاذها من براثن الهجمة الشرسة للإستراتيجية التي تجسدها هذه القيم والمبادئ، هذا ما يذهب إليه (د. سمير أمين)، عندما يكتب "يفترض منطق الرأسمالية إضفاء أولوية على مقتضيات الإدارة المعولمة للإقتصاد على حساب وظائف الدولة الوطنية، وينعكس هذا الخيار بشكل صارخ في الخطاب السائد المعادي

مبدئياً للدولة وفي إنهاء تدخلاتها في الشؤون الاجتماعية وفي الدعوة إلى خصخصة مفرطة.. إلخ. على أن الحجج المقدمة لتبرير هذه الخيارات تظل ضعيفة للغاية، فالخصخصة في المجالات الاجتماعية مكلفة دون أداء حقيقي، كما تثبتته المقارنة بين النظام الصحي الأمريكي والنظم الأوروبية العامة: فالأول أكثر تكلفة وضعيف في إنجازاته، إلا أن شركات التأمين الأمريكية تربح من وراء سيادتها على القطاع أرباحاً هائلة^{٤٥}.

فعند الإطلاع على ما وصلت إليه حالة التقدم التكنو- العلمي في قطاع التصنيع (كمثال) وتحديدًا في أواخر الحقبة التي سبقت العولمة وفي الفترة التي تلت ظهورها ولحد الآن، فعندها نتوصل إلى معرفة الفروقات الكبيرة للأخيرة مع المرحلة الحديثة^{٤٦}، يظهر ذلك بوضوح في "خلافاً لتقانات التواصل التقليدية، مثلاً الإذاعة والتلفزيون التي تجعل من المتلقي متقبلاً سلبياً، فإنّ التقانات الجديدة تسمح للمستخدمين بالتفاعل والمشاركة في العملية برمتها،..، صفحات "الويب" التي تسمح للمبصر بتصفحها وتقليب وثائقها من دون التقيد بالتعليمات التي أرادها ناشر المعلومات الأصلي. ويستطيع المستخدم، بفضل ذلك، إستساخ المواد الرقمية بيسر، ومن ثم تخزينها وإعادة تنظيمها وتوزيعها"^{٤٦}. إنّ تلك الحقيقة يتضح أكثر عند بحث ظهور وإنتشار وباء (كوفيد-١٩)^{٤٧} وسبل مواجهتها في أوج التطور التكنو- العلمي في ظل نظام العولمة، فبعد مضي ما يقارب من عام كامل على ظهور وإنتشار هذا الوباء ومع الخسائر الفادحة التي سببتها سواء على صعيد الضحايا من البشر أو على صعيد الخسائر المادية والاقتصادية، بل والتربوية والثقافية، فإنّ هذا التطور لم تتجح لتحول دون حدوث تلك الخسائر والأضرار، هذا ما يؤكد (ساي كرشنا جودي - Sai Krishna Gudi) بالقول "في هذا الطور من قرن ال(٢١)، ومع التقدم التكنولوجي، وخصوصاً الذي إلى التقدم في الحقل الطبي والنمو السريع في القطاع الصحي، فإن العالم بأجمعه لا يزال تكافح للقضاء على هذا الوباء، وذلك حتى بعد أربعة أشهر^{٤٨} من ظهوره"^{٤٩}.

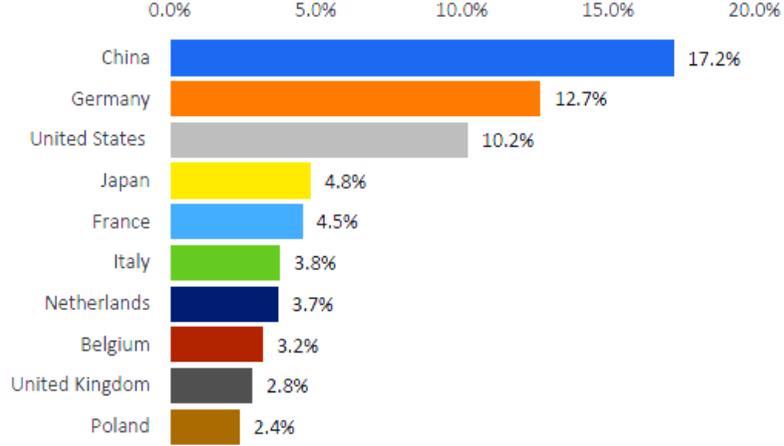
لتأكيد صحة ذلك الرأي، سوف نبحث في أهم المجالات التي تتعلق بمدى ومستويات نجاح التقدم التكنولوجي في مواجهة هذه الكارثة الفتاكة بالبشرية، وهو المجال الطبي وذلك من خلال التركيز على أهم أدوات هذا المجال المستخدم في عملية مكافحة تلك، وتتمثل في (أجهزة الحماية الشخصية - The personal protective equipment^{٦١}) والتي لها دلالتها ومغزاها المهم بهذا الصدد، إذ إنَّ هذا الموضوع قد أظهر ومنذ أيام الأولى من ظهور الوباء في العديد من الديمقراطيات الليبرالية، ولاسيما المتقدمة منها، حقيقة جوهرية تجسد حقيقة ماهية هذه الأنظمة ومن ثم ماهية العولمة المتمثلة في سيطرة اللبرلة الاقتصادية وتحقيق هدفها الرئيس في الربح من خلال آليات السوق الحرّة والاقتصاد الحر...إلخ.

هناك العديد من الدلائل والوقائع تؤكد صحة الحقيقة أعلاه بصدد إهتمامات وإتجاهات السياسات الإقتصادية لليبرالية الاقتصادية وعلى طول حقبة توليها دفة أنظمة الحكم في دول الصناعات المتقدمة، فبعد ظهور الوباء وإنتشاره بفترة قصيرة أخذت بوادر أزمة كبيرة تظهر وتلوح في الأفق في أكثر أنظمة حكمها، بخصوص المعدات والأجهزة الطبية الأساسية والمرتبطة بطرق ووسائل القضاء عليها^{٦٢}، فقد "وجدت الحكومات والمنظمات الانسانية نفسها أمام توسع إنتشار وباء (كوفيد-١٩) في سباق محموم من أجل الحصول على معدات طبية وأدوات وقائية، لكن الإنتقادات توجهت إلى الولايات المتحدة التي يوجد فيها أكبر عدد إصابات بالمرض، بأنّها لم تحترم قواعد اللعبة، فقد إتهم مسؤولون من ألمانيا وفرنسا الولايات المتحدة هذا الأسبوع، بتحويل وجهة معدات طبية مخصصة في الأصل لبلديهما، وذلك بالمزايدة على المشترين الأصليين، وبحسب المسؤولين الألمان فإنّ الولايات المتحدة إعتزضت شحنة في تايلاند من المعدات الطبية، التي صنعتها شركة أمريكية في الصين، وحولتها إلى الأراضي الأمريكية بحسب صحيفة "ديرتاشبيغل" الألمانية، ووصف وزير الداخلية في برلين عملية الإعتراض بـ"القرصنة الحديثة"^{٦٣}.

وفي هذا السياق نشير إلى وقائع وإحصائيات تؤكد ما عانتها هذه الحكومات من نقص شديد بخصوص (أجهزة الحماية الشخصية - EPP) في خضم عملياتهم وجهودهم لمواجهة هذا الوباء والقضاء عليها، فقد عانت أكثر المراكز الطبية والمستشفيات المخصصة لمعالجة المصابين ب(كوفيد-١٩) من نقص شديد وكبير من (EPP)، فقد قامت الحكومة الاسبانية بشراء معدات طبية (كمادات وأجهزة التنفس ومختبرات) من الصين بقيمة (٥٠٠) مليون يورو^{٦٣}، وفي المملكة المتحدة كانت الوضع أسوأ بهذا الخصوص إذ "صرحت وزير الصحة البريطاني (مات هايكوك) بأن (لندن) قد طلب (٣,٥) مليون جهاز إختبار للأجسام المضادة من شركات عدة، ووفقاً لصحيفة (ديلي تلغراف - Daily Telegraph) البريطانية، تم إكتشاف حقيقة تلوث مكونات أجهزة رئيسة تم طلبها من شركة طبية في (كسمبورغ) بفيروس (كوفيد - ١٩)^{٦٤}. إن تلك الحقائق المؤلمة بصدد تدني مستويات إستعداد الحكومات في الدول الصناعية المتقدمة لمواجهة ظهور وإنتشار الفايروسات المسببة لإنتشار أوبئة فتاكة ك(كوفيد - ١٩)، وعدم إستعدادهم الكامل لهذه الحالات والأوضاع، تشكل دليلاً ساطعاً على عدم إيلاء مثل هذه الأوبئة الإهتمام الكافي والمطلوب في برنامج عمل مؤسساتهم التكنولوجية، وهذه الحقيقة تؤكدها الرسم البياني رقم (١) بصورة واضحة.

الرسم البياني رقم (١) مساهمة ١٠ مصدرين أوائل لمنتجات الحماية الشخصية^{٦٥}

Chart 2: Share of top 10 exporters of personal protective products



Source: WTO Secretariat.

إن الرسم البياني الأعلى يظهر كيف أن الإهتمام الأكبر للدول المتقدمة صناعياً تدور حول صنع وسائل الحماية الشخصية بدل من الأدوية نفسها، ذلك مع العلم بأن هذه الوسائل لها منافعها الخاصة في النظام الصحي لهذه الدول خاصة، والدول الأخرى عامة.

تشكل موضوع الدواء الناجح للقضاء على وباء (كوفيد - ١٩) دليلاً مهماً آخر على حقيقة التوظيف العميق للتطور التكنو- العلمي في ظل العولمة في خدمة الأهداف الرئيسية للبرلة الاقتصادية وآلياتها في السوق الحرة والاقتصاد الحر، فقد كشف ظهور وتفشي هذا الوباء الجانح حقيقة الإهمال الكبير التي تكثر في النظام الصحي العالمي بشكل عام، والدول المتقدمة بشكل خاص، إذ تم التوظيف الكامل لهذا القطاع المهم من التطور والإبداع البشري في خدمة إنتاج السلع والمواد الترفيهية التي يعاد أرباحاً هائلة للشركات والمصانع الرئيسية في الصناعات المتقدمة والمكرسة لخدمة أهداف البرلة الاقتصادية تلك.

فبعد أن وصلت مجموعة شركات أوروبية أمريكية^{٦٦} إلى إتفاق بشأن إنتاج لقاح ناجح ضد (كوفيد - ١٩)، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فون دير لاين) في تصريح لها حول هذا الموضوع أنه "برغم عدم معرفتنا اليوم أي لقاح سيكون الأكثر فاعلية في نهاية المطاف، فإنّ أوروبا تستثمر في محفظة متنوعة من اللقاحات الواعدة، وتستند إلى أنماط تكنولوجية مختلفة. إن ذلك يزيد حظوظنا في الحصول سريعاً على علاج فعّال في مواجهة الفيروس"^{٦٧}. والمثير في هذا الشأن هو المدة الزمنية الفعلية التي تتم فيها ليست استخدام هذا اللقاح بل تجربته على أشخاص معينين، فقد "تتوقع (سانوفي) بدء تجربتها على متطوعين للمرحلتين الأولى والثانية في أيلول/سبتمبر، قبل المرحلة الثالثة وهي الأخيرة، بحلول نهاية العام، للحصول على موافقة على تسويق اللقاح والتي يمكن أن تتم في النصف الأول من عام ٢٠٢١"^{٦٨}.

وفي السياق نفسه فقد أعلن "معهد (باول إيرليش) المسؤول في ألمانيا عن إصدار تصاريح اللقاحات عن تفاؤله بالوصول إلى لقاح ضد كورونا في نهاية العام الجاري، وقال (كلوس سياشوتيك) رئيس المعهد في (٩/آب/٢٠٢٠) بأن التصاريح الأولى تصدر في نهاية العام أو في بداية العام المقبل شرط أن تتجح المرحلة الثالثة من إختبار البيانات التي تؤكد هل اللقاح يحمي بالفعل من الإصابة"^{٦٩}.

هناك نقطة مهمة أخرى بهذا الصدد وتتمثل في أنّه إلى جانب المبالغ الطائلة التي تم صرفها بالفعل ولحد الآن في إنتاج العديد من اللقاحات ضد هذا الفايروس، فهناك مشكلة عدم نجاعة الكثير منها، إن لم نقل كلها، إذ إنّ الأرقام مخيفة، لكن وإستناداً على تقديرات مضطربة فالعالم قد قام بشراء حوالي (٤ بليون) جرعة من (كوفيد ١٩) لكي يتم توزيعها في نهاية العام المقبل. وهذا نظرياً كافي لإعطاء نصف الكرة جرعة واحدة. وفي التطبيق فإنّه ومع أنّ أقل عدد من الناس يتم ضمان حمايتهم من الفايروس، فإنّ عدداً من اللقاحات أثناء الإنتاج ستفشل في الحصول على الضمانة القياسية، والأكثر ترشيحاً

من هذه الجهود هو الإختبارات السريرية الذي يصل إلى مستويات كبيرة - وقسم منها - لايزال يحظى بـ(٢٠%) من فرص الفشل^{٧٠}.

بناءً على ماتقدم يمكن القول بأنّ التطور والتقدم التكنو . علمي في نظام العولمة،ومع وصوله مرحلة حققت فيها الكثير من الإنجازات والإبداع المهمة في مختلف الميادين المتعلقة بالحياة المجتمع البشري في هذه المرحلة التي نعيشها، إلا أنّ إستخدامات هذا التيار الحيوي للبشرية قد تمت توظيفها في قطاعات وحقول تجسد مصالح وأهداف النخب الرأسمالية التي تدير دفة أنظمة الحكم في الدول التي الصناعية المتقدمة،والتي هي الراعي والحاضن الأول والرئيس لهذا التيار المهم في الحياة المجتمع الإنساني.ونظراً لأنّ تلك المصالح والأهداف يتحقق بواسطة نموذج الاقتصاد الحر وأليتها الرئيسة السوق الحرّة والتي هي في الوقت عينه الآلية الرئيسة في ظل نظام العولمة،عليه نجد،وكنتيجة منطقية لذلك،بأنّ تلك التطور والتقدم التكنو- علمي المذهل قد تمت توظيفها بشكل أساسي إستجابة لمتطلبات تلك الآلية الأساسية المتمثلة بالربح والثراء الفاحش لتلك النخب ولاسيما النخبة المالية،وهذا ما أدى إلى تهميش وإهمال القطاع الصحي بحيث نتجت عنها تلك النواقص والخلل في المؤسسات والمراكز الصحية والطبية في أكثر من بقعة من هذا العالم،ولاسيما الصناعات المتقدمة.

المطلب الثاني: السوق الحرّة ومستويات المواجهة للوباء كوفيد -١٩

لقد تم التوصل فيما سبق إلى أنّ المنطق الرئيس للنظام الرأسمالي العالمي تقوم على عملية التوسع المتخمة عن أداء عناصرها الرئيسة،وهذه الحقيقة الجوهرية تتجلى أكثر وتتجسد في ظهور وانتشار (كوفيد١٩)وتطورها السريع بحيث أصبح وباءً فتاكاً على مستوى العالم أجمع،والتي لم تزل تستمر و تضع ثقلها المخيف على حياة المجتمع البشري في كافة مستوياتها وأبعادها.لكن نجد بأنّ التطور المذهل للبعد التكنو- علمي للإنسانية،لاسيما في ظل نظام العولمة،لم تحول دون القضاء على هذا

الوباء، وذلك في قسم رئيس يعود إلى طبيعة عمل وأداء آلية السوق الحرة المتضمن لهدف الربح، والتي أدت إلى إهمال القطاع الصحي أكثر القطاعات المرتبطة بحياة الانسان، حيث تسبب في عدم إعطاء العناية المطلوبة لمستلزمات هذا القطاع ضمن النشاط الاقتصادي، والمتجسدة في حقيقة توجيه تلك التطور والتقدم في ظل العولمة وتوظيفهما صوب إنتاج مواد وسلع في قطاعات أخرى، وهذه وضعت تأثيراتها العميقة على مستوى مواجهة الوباء الفتاك.

بما أنّ النشاط التجاري، إلى جانب السوق الحرة، تشكل عنصراً رئيساً آخر من عناصر العولمة الرأسمالية، والتي ومع العناصر الأخرى تعمل على تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في الربح للنخبة التي تقوم بإدارتها وإستثمارها عالمياً، ومع أنّ أداء وعمل هذه الآلية تتخذ إطاراً تميزها عن آلية السوق، لكن إنّ طبيعة وبنية عمل آلية السوق في النظام الرأسمالي المعولم والترابط فيما بين عناصرها الرئيسية تصب وتتوظف في النهاية في خدمتها. هذا ما يدعو دراسة هذا النشاط في عملية بحث مستويات المواجهة للوباء (كوفيد ١٩)، ونبدؤها بتناول تأثيرات الأزمة المالية على العولمة التي بدأت تترك تأثيراتها فيها في ميادين شتى، ومنها التجارة العالمية، ف"منذ ٢٠٠٨، غيرت العولمة ملامحها، وتمكنت الدول الصاعدة التي لطالما دفعت نمو الإقتصاد من البروز، كما تلاحظ الخبيرة الإقتصادية في "كابيتال إيكونوميكس" (فيكي ريدوورد) عندما تقول صارت الثروة الفردية في الصين أهم عشرات المرات، وارتفعت التكاليف عما كانت عليه قبل عشرين عاماً، في مواجهة الحرب التجارية، أو لأسباب أمنية، مالية أو حتى بيئية، بدأت الشركات التي نقلت نشاطها في التفكير بوضع سلاسل إنتاج أقصر وأكثر بساطة. ويرى الخبير الاقتصادي السابق في صندوق النقد الدولي (أوليفييه بلونشار) في حوار مع جريدة "لكسبراس" أنّ أزمة فيروس كورونا هذه ليست إلا عنصراً إضافياً لتفسير إنعطافة العولمة التي قد نشهدها"^{٧١}.

إنّ النشاط التجاري وإرتباطاً بأهم المستويات والميادين المتأثرة بآثار الوباء (كوفيد١٩)، كان من أوسع وأكثرها تلك تأثيراً، إذ إنّ إزدياد نسبة العاطلين عن العمل التي شهدتها أهم دولة رأسمالية متقدمة تمثل مثلاً ساطعاً بهذا الصدد، فقد جاء في "نشرة لإحصائية مكتب عمل لولايات المتحدة في هذه الأوقات، حدد فيه أسوء شهر للعاطلين عن العمل أرقاماً خلال (٧٢) سنة لم تسجله أي وكالة إحصائية في هذا البلد. إنّ معظم التحليلات يشير إلى أنّ نسبة العاطلين في الولايات المتحدة الأمريكية^{٧٢} سيبقى قريباً من ضعفي عدد يتم تسجيله خلال منتصف العام المقبل"^{٧٣}. إنّ هذه التطورات قد أثر بدورها على الحقل التجاري لهذا البلد، فهذا الوباء قد "مزق التجارة أيضاً، والتي كانت ونتيجة للتوترات الموجودة بين كل من الولايات المتحدة وألصين تعاني من حالة اللاإستقرار. إذ إنّ وبالنسبة للإقتصاديات الناشئة، فإنّ التجارة والإستثمار الخارجي كلاهما تشكلان مورداً للعملة الصعبة ويعرفون كيف يحصل ذلك. وهكذا فإن الشركات يتعلمون على العالم من خلال البيع له، والعالم يتعلم من خلال جعل الشركات رهينة لديه بشكل أو بآخر. ومن خلال تحطيم المخزون العالمي عن طريق تكبيل وضرب التعاون الدولي، فإنّ هذا الوباء قد يتمكن أن يصبح بديلاً لأكثر الهياكل التي قامت التنمية ببنائه في العقود الأخيرة"^{٧٤}.

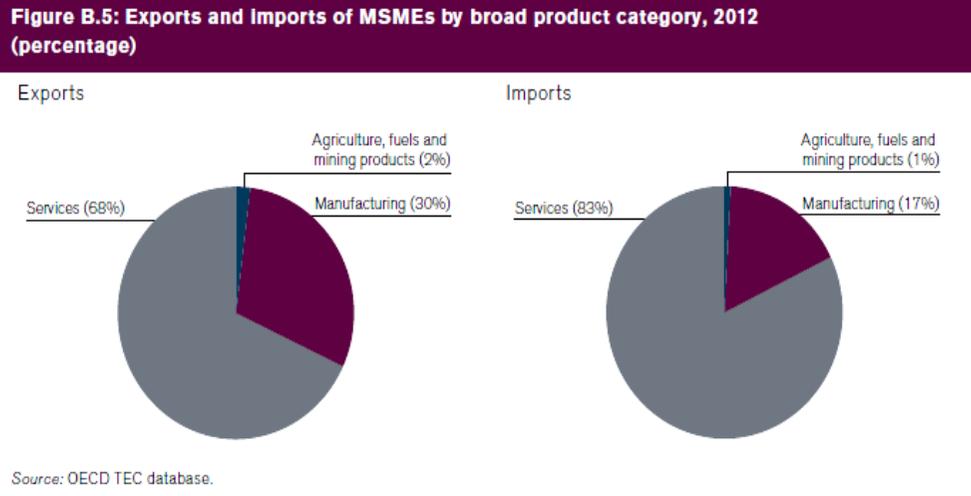
إرتباطاً بذلك فإنّ أي إحتمال لأن يخلف تجارة المواد الطبية^{٧٥}، ولاسيما ما يتعلق بمواجهة (كوفيد. ١٩)، محل تجارة سلع ومواد أخرى كانت تحظى بإهتمام رئيس في مستويات معينة قبل ظهور هذا الوباء، بل ومواد كانت تهيمن على حركة التجارة الدولية، هناك حقيقة تتمثل في أنّ تجارة تلك المنتجات التي إبانّ أزمة (كوفيد ١٩). وصفت بأنها في حالة حرجة ونقص خطير، قد بلغت مجموعها (٥٩٧ بليون \$) أو ما يعادل (١٧%) من مجموع التجارة الدولية في ٢٠١٩^{٧٦}. ومما يثير الدهشة بهذا الصدد هو أنّ الرسوم الجمركية على بعض المواد قد بقيت مرتفعة، فعلى سبيل المثال، فإنّ معدل الرسم الجمركي المفروض على مادة سائل غسل اليد شكل (١٧%)، لا

بل إنّ بعض أعضاء(منظمة التجارة العالمية . WHO)وضعوا رسوماً بلغ أكثر من(٦٥%)^{٧٧}.

وعند مقارنة تلك الأرقام السائدة في فترة ما قبل ظهور (كوفيد . ١٩) يظهر المفارقات الكبيرة في نوع وكمية المواد والقطاعات التي كانت تحظى بأكبر إهتمام على صعيد التصنيع والتجارة الدوليتين، ففي عام (٢٠١٢) نجد(كما يبينه الرسم البياني رقم ٢) بأن "الشركات الصغيرة صعدت لكي تساهم بدور كبير في التصدير في قائمة خدمات خاصة شملت التسلية، فن الضيافة ونشاطات خدمية أخرى، بينما كان الشركات الكبرى هيمنت على قطاعات كالمكائن والآلات، التعدين وقلع الحجارة. أمّا على صعيد الإستيراد، فإنّ الشركات الصغيرة كانت لها الغلبة في قطاع الخدمات وشملت الرعاية الصحية، بينما الشركات الكبيرة كانت لها أضخم مساهمة في إستيراد الخدمات المالية"^{٧٨}.

الرسم البياني رقم (٢)

مصدري ومستوردي المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة من خلال قائمة المنتجين الرئيسيين^{٧٩}



إنّ الأرقام المتبينة لدى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية (WTO) تؤكد الحقيقة التي سبق وأن طرحناه بخصوص الطبيعة الاجتماعية للعولمة، والتي تتلخص في أن السوق كان من وراء ظهورها الفعلي، تجسد في الواقع إيديولوجية الليبرالية الاقتصادية المتمثلة في العمل من أجل تحقيق مصالح وإمميزات النخب الرأسمالية فقط، ولا سيما النخبة المالية، دون إيلاء عناية كبيرة وجدية بالأهداف الانسانية.

ف عند الإطلاع على البيانات والأرقام الصادرة عن أكثر المنظمات الدولية مصداقية، نجد ما يدعم الرأي الأعلى، فوفقاً لدراسات أجراها منظمة التجارة العالمية (WTO) يظهر بأنّ ليس هناك علاقة نظامية (Systematic) بين القطاعات الاقتصادية والمشاريع ذات حجم ماثلة للوجود أكثر من تلك الحقيقة المتضمنة بأنّ القطاعات الرأسمالية الحساسة (التعدين، الآلات والمكائن، الكهربائيات وإمدادات الوقود) وظفت أو خصصت لكي تكون تحت سيطرة المشاريع الكبرى. فوفقاً لإجمالي أعلى مستويات، يظهر بأنّ (MSME) المصدرة والمستوردة في الدول المتقدمة هي في حقيقتها عبارة عن مشاريع خدمية (Services)، بما يشمل (٦٨%) منها للتصدير و(٨٣%) منها للاستيراد^{١١}.

إنّ الحقائق الموجودة في الإحصائيات الأعلى تؤكد بأنّ إنتاج المواد والتجهيزات الطبية لم تدخل ضمن دائرة إهتمامات الشركات والقطاعات الاقتصادية الكبيرة في الفترة الواقعة بين ظهور العولمة وظهور وانتشار وباء (كوفيد-١٩)، وهذا يرجع بالأساس إلى الطابع اللاربحي لتلك المواد والتجهيزات مقارنة بالقطاعات الحساسة (التعدين والمكائن وإمدادات الوقود... إلخ). وهذا ما يؤكد ما قلناه حول الجوهر الربحي لآلية السوق الحرة بوصفها سمة أساسية في النظام الرأسمالي المعاصر، وكيف إنّ السياسات أنظمة الحكم في الصناعات المتقدمة كانت إستجابة مباشرة حاجات هذه الآلية، والتي ترجع في محصلتها بتحقيق مصالح النخب الرأسمالية، ولا سيما النخبة المالية.

مما يجدر ذكره هو أنّ المعلومات والأرقام الموجودة لدى المنظمات التجارية الدولية تؤكد كيف أن دول الصناعات المتقدمة هم الذين يلعبون الدور الأساسي في تجارة المواد والتجهيزات الطبية^{٨٢}، فنجد كيف أنّ أعلى عشرة دولة مستوردة ومصدرة للمواد والتجهيزات الطبية الأساسية على مستوى العالم كله هم من هذه الصناعات المتقدمة من جانب، ومن جانب آخر، هم على رأس قائمة المصدرين والمستوردين الأساسيين لهذه المواد والتجهيزات، وهذا ما يوضحه الجدولين (رقم ٣ و٢).

الجدول رقم (٢) قمة (١٠) مستوردين للمنتجات الطبية في عام (٢٠١٩)^{٨٣}

Table 1: Top 10 importers of medical goods, 2019

Country	Total imports		Share of world medical imports (%)	Share of total medical imports (%)			
	Value (\$ billion)	Share of imports of all products (%)		Medical equipment	Medical supplies	Medicines	Personal protective products
World	1,011.3	6	100	14	17	56	13
1. United States	193.1	8	19	16	16	59	10
2. Germany	86.7	7	9	12	18	57	13
3. China	65.0	3	6	23	15	46	16
4. Belgium	56.6	13	6	8	12	75	5
5. Netherlands	52.7	8	5	16	20	55	8
6. Japan	44.8	6	4	16	16	56	13
7. United Kingdom	41.1	6	4	11	15	62	12
8. France	40.5	6	4	12	20	53	15
9. Italy	37.1	8	4	9	15	66	9
10 Switzerland	36.9	13	4	6	9	80	5

Source: WTO Secretariat.

الجدول رقم (٣) قمة (١٠) مصدرين للمنتجات الطبية في عام ٢٠١٩^{٨٤}

Table 3. Top ten exporters of medical products in 2019

Country	Total exports		Share of world medical exports (%)	Share of total medical exports (%)			
	Value (\$billion)	Share of exports of all products (%)		Medical equipment	Medical supplies	Medicines	Personal protective products
World	995.8	6	100	14	17	55	14
1. Germany	136.2	9	14	15	15	57	13
2. United States	116.6	7	12	25	29	35	12
3. Switzerland	89.9	29	9	5	5	88	2
4. Netherlands	73.1	10	7	17	18	58	7
5. Belgium	65.8	15	7	7	12	74	6
6. Ireland	65.3	38	7	5	20	71	4
7. China	51.6	2	5	19	22	10	49
8. France	49.9	9	5	9	14	65	13
9. Italy	42.9	8	4	6	7	75	12
10. United Kingdom	38.2	8	4	11	15	64	10

Source: WTO Secretariat.

إنّ وقائع برنامج مواجهة وباء (كوفيد ١٩) تظهر لنا حقائق ودلائل تدعم ذلك التوجه في أنّ هذه العملية وإجراءات حكومات هذه الدول، كانت واقعة تحت تأثير المباشر للنتائج التي أدت إليها السياسات الاقتصادية للنخب الحاكمة في الصناعات المتقدمة وكيفية عمل آلية السوق الحرة في ظل نظام العولمة وإستمرارها حتى ظهور وإنتشار وباء (كوفيد - ١٩)، فالمنطق الرئيس لهذه السياسات تتمثل في تحقيق الربح والمصالح الخاصة للنخب الرأسمالية العالمية وذلك من خلال توظيفها الجيد والمبرمج في عمل تلك الآلية. وذلك على حساب متطلبات الحياة الضرورية للأفراد العاديين في هذا العصر في عموم الكوكبة.

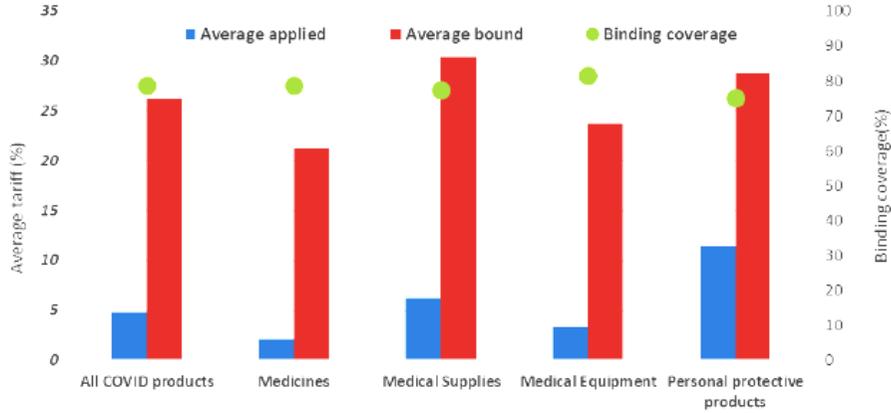
إنّ تلك الوقائع المؤلمة لنظام العولمة ونخبها الحاكمة قد تمخضت عنها نتائج أكثر وبالاً على صعيد مواجهة وباء (كوفيد ١٩)^{٨٥}، هذا ما يبرزه مقالة لرئيس هيئة تحرير (The Economist) إذ جاء فيها "ممكن أن تكون ذلك عمداً وتبذيراً غير ضروري، فحتى دعم لقاح يقضي صرف عشرة أضعاف من (١٠٠ بليون \$) أو أكثر، في خطوط أكثر المقترحات الطموحة، فإنّه في نطاق المقارنة مع (٧ تريليون \$) التي صرفها الحكومات عبر العالم أو تمت رهنها منذ أن بدأت الوباء بالظهور لحماية المداخل والأشغال. فإنّ التبذير الحقيقي يجب أن يكون في إنتظار إلى أن يظهر نجاح لقاح مرشح قبل أن نكون مندفعين لدعم إنتاجه. وهذا في مصطلح مخرجات الاقتصاد ذلك يتم خزنه، لأن نقول لا شيء للحياة، وهذا من الممكن أن يخلق إدراكاً للعالم لكي يصرف أكثر من (٢٠٠ بليون \$) من أجل إيجاد لقاح فعال لـ (كوفيد - ١٩) فقط من خلال أسبوع واحد"^{٨٦}. في السياق نفسه قام هذا الوباء بإمطاة اللثام للدور السلبي للسوق الحرة في الإقتصاديات المتقدمة أثناء عملية مواجهته والقضاء عليه، فقد تجلت ضعف هذه "المواجهة مع إمكانات التصنيع الكبيرة والتي يتصدر منها لكي تكون غير مستخدم، فإنّ مجازفة السياسيين يصبح مكان إتهام عند قيامهم بتبذد أو تضييع الأموال - في خضم عملية المواجهة تلك، وما قام به الحكومة البريطانية ببناء مستشفى طارئ

في بدايات ظهور الوباء فيها، كانت ضمن سيناريوهات هذه الحكومة، إذ إنها لم تكن بحاجة إليها^{٨٧}.

إن الرسم البياني رقم (٣) "تعطينا مؤشر كمي، في المعدل، يستطيع أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) تخفيض سقف دعمهم قبل الوصول للمستويات المطروحة لديهم، وبصورة عامة هناك فراغ (تشريعي) مهم (الماء) مع المعدل المطروح تلك. وفي مصطلح النسبة المئوية (%) فإن سقف التعريف الجمركية المحدد يمكن تخفيضه بأكثر من (١٧%) نقطة في أي حقل أو قائمة، ذلك قبل أن يصل المعدل المطروح لدى الأمم الأكثر رغبة (MFN) من نسبة التعريف الجمركية^{٨٨}.

الرسم البياني رقم (٣) معدل أكثر الشعوب رغبة في الأعمال الإستعمال والإرتباط: تغطية الرسوم^{٨٩}

Chart 6: Average MFN applied and bound duties; binding coverage (percentage)



Source: WTO Secretariat.

يتضح من ذلك كيف أنّ أعضاء هذه المنظمة العالمية والتي تسيطر عليها ممثلوا الصناعات المتقدمة وشركاتهم الرأسمالية العملاقة لا يبدون أي إهتمام بالجانب الانساني، بل يستغلون هذا الوباء ويوظفونه لتحقيق المزيد من الأرباح من خلال آلية السوق الحرة، إذ تعطي الرسم البياني (رقم ٤) صورة واضحة لهذه الحقيقة بإظهاره للرسوم

الجمركية المرتفعة على المواد والتجهيزات الطبية المنتجة من قبل هذه الصناعات ومؤسساتهم التجارية الكبيرة، فهم المصدرون والمستوردون الرئيسيين لهذه المنتجات الطبية.

بناءً على ماتقدم يمكن الوصول إلى عدة إستنتاجات، أهمها لقد أصبح القطاع الصحي للمجتمع الانساني تحت ظل نظام العولمة من أكبر القطاعات المستهدفة من قبل آلية السوق الحرة، وذلك بتحويلها لهذا القطاع ميداناً آخر من ميادين تحقيق الربح والجشع الرأسمالي، فبقدر تطور النظام الرأسمالي وآلياتها الرئيسية، ولاسيما آلية السوق، أصبحت منجزات التطور التكنو- علمي يتم توظيفها لخدمة مطالب هذه الآلية. كذلك قامت الدول الصناعية المتقدمة وبتأثير من نخبة الرأسمالية، ولاسيما المالية، بإستثمار إنتشار وباء (كوفيد.١٩) بالسرعة والفتاكة المعروفة على مستوى العالمي، ذلك بتحويل المجال الطبي إلى ميدان مربح ومثمر يحقق من خلاله أكبر طموحات هذه النخب، بقيام مؤسساتها الرئيسية (مثل منظمة التجارة العالمية) بأكبر عملية متاجرة بالسلع والمواد الطبية، من أجهزة الحماية الشخصية (ppe) إلى المنتجات الحماية الشخصية (ppp) مروراً بالمؤون الطبية (medical supplies)، دون إيداء حياة الانسان على سطح الكوكبة إهتماماً يستحق الثناء، هذه الحقيقة تؤكدها، إلى جانب عملية المتاجرة تلك، ذلك الفشل التي يجسدها عملية مواجهة هذا الوباء الجانح منذ ظهورها وإنتشارها، حيث لايزال الجهود المبذولة لصنع لقاح ناجح يدعمه ويعترف به منظمة الصحة العالمية لم تحقق أية نتيجة للقضاء عليه.

الخاتمة:

إنّ السوق وبوصفه ظاهرة إقتصادية رئيسة ملازمة للحركة الاقتصادية في التاريخ البشري، تشكل أهم الظواهر النشطة والمؤثرة في سيرورة حياة المجتمع البشري، وأنت الرأسمالية وعملت على تعميق والإحتواء التام لهذه الظاهرة بحيث أصبحتا تبدوان كشيئان مرادفتان. وقامت العولمة وبوصفها النظام العالمي المهيمن في هذه المرحلة التي

نعيشها على عماد السوق ونظم الاتصالات كعمادين رئيسيين وحيويين، لكن أهمية السوق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مر التاريخ البشري أعطته مكانة كبيرة وبارزة في الفكر والفلسفة السياسية والمعاصرة.

عليه فإن بروز السوق كآلية رئيسة في تحقيق العولمة تكمن في أنه ومنذ ظهور الرأسمالية قد تحول إلى صفة ملازمة لها، وهذا يعود بالدرجة الأساس إلى الطبقة الاجتماعية الحاملة للأيدولوجية الرأسمالية التي تتمثل في الليبرالية، لكن ونظرًا لأن المبدأ الرئيس، لاسيما للشق الاقتصادي لليبرالية والتي تعرف بالليبرالية الاقتصادية يتمثل في عدم التدخل في النشاط الاقتصادي وتوزيع الثروة، هذا المبدأ الذي أدى إلى تقوية منطق وخاصة الجشع والإستغلال لدى أفراد أو بالأحرى لدى النخب الرأسمالية، وبهذا فإن الشيء الذي عمق جذور المشكلة المتمثلة في الطابع الإستغلالي والتهميشي للأهداف الانسانية ومتطلباتها، هو ظهور تيار جديد داخل الليبرالية باتت تعرف بالليبرالية الجديدة، وهذا التيار بدأت تعمل على تحقيق لبرلة السوق كهدف رئيس ومركزي لها.

مع أن التقدم العلمي التكنولوجي قد بلغ مستويات عالية ومنقطع النظير في مرحلة العولمة هذه، فقد أصبح منتجات صناعات تقانة المعلومات الجديدة هي أدوات معالجة للمعلومات، وهي في التحول كي يصبح من الممكن تأسيس أشكال غير متناهية من الترابط بين مجالات مختلفة في حياة المجتمع البشري، لكن ظهور وباء (كوفيد.١٩) تشكل التحدي الأهم والأكبر أمام هذا التقدم، إذ إن هذا الوباء ومنذ ظهورها قبل أقل من عام أدت إلى جني حياة أعداد كبيرة من البشر على سطح الكوكبة، وتصيب ملايين أخرى، هذا مع إصابة أغلب قطاعات الحياة الرئيسية بالشلل التام أو الجزئي بدءً من قطاع الأعمال إلى قطاع السياحة مرورًا بقطاعات التربية والتعليم، وتجري هذا كله أمام أنظار حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها التكنوعلمية، من جهة، ومن جهة أخرى وبالمقابل تقوم الشركات الرأسمالية والمنظمات التجارية الخاصة والرسمية

بتوظيف مخلفات هذا الوباء لتحقيق مصالحها الخاصة من خلال تفعيل برنامجها الاقتصادي القائم على لبرلة الاقتصاد وآلية السوق الحرة.

قائمة الهوامش:

- (١) أنطوني جينز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ت: أديب يوسف شيش، ط١، دار التكوين للتأليف والترجمة و النشر، دمشق، ص٧٠.
- (٢) نقلاً عن: فرنان بروديل، ديناميكية الرأسمالية، ت: د. شفيق محسن، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٢.
- (٣) المصدر نفسه، ص٣٥.
- (٤) ماركس أنجلز، بيان الحزب الشيوعي، دار التقدم، موسكو، ص٤٢.
- (٥) فالح عبد الجبار، معنى العولمة، النهج، مجلة، العدد (١٧)، شتاء (١٩٩٩)، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، دمشق، ص٩٧.
- (٦) المصدر نفسه.
- (٧) ماركس أنجلز، المرجع السابق، ص٤٥.
- (٨) جون س. درايزيك، باتريك دنلبي، نظريات الدولة الديمقراطية، ت: هاشم أحمد محمد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٦١.
- 9) Christian W.Haerpfer, Patrick Bernhagen, Christian Welzel , , et al., Democratization , Oxford University Press , New York , 2009, p, 116,
- (١٠) ويقصد بها المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات منظمة التجارة العالمية).
- (١١) سمير أمين، مؤسسات بريتون وودز - خمسون عاماً بعد إنشائها، النهج، المرجع السابق، العدد (١)، خريف (١٩٩٤)، ص١٧٣.
- 12) Amartya Sen, Identity and Violence, Norton Paperback, New York, first published, 2007, p.137.
- (١٣) في الإشارة إلى السوق الحرة.

- ١٤) كيت ناش، السوسولوجيا السياسية المعاصرة، د. حيدر حاج اسماعيل، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ١٣٨، ١٣٩.
- ١٥) بصدد مفهوم الحرية، يُجدر الإشارة إلى مع كونها تعدّ قيمة ليبرالية بوضوح، لكن الإلتزام بالحرية لا يكفي لتمييز الليبرالية عن المذاهب الأخرى،...، فهم (الليبرالين) يزعون إلى جعل الحرية مكافئة تماماً للسعي غير المقيد وراء المصلحة الاقتصادية الشخصية. لهذا السبب جاء زعمهم في الثمانينات القرن الـ(٢٠) في بريطانيا، أنهم يحررون الأمة عبر الحد من تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد. "مجموعة من المؤلفين، الأيديولوجيات السياسية، ت: عباس عباس، ط١، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٣٦.
- ١٦) محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٦٣.
- ١٧) نقلاً عن: كيت ناش، المصدر السابق، ص ١٤٨.
- ١٨) نقلاً عن: مايكل إدوارد، المجتمع المدني/ النظرية والممارسة، ت: عبدالرحمن عبدالقادر شاهين، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٣.
- ١٩) جون س. درايزيك، باتريك دنلفي، المصدر السابق، ص ١٥٩.
- ٢٠) أنطوني جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين، ت: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص ١٨.
- ٢١) نقلاً عن: أنطوني جيدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، المصدر السابق، ص ٢٠٧.
- ٢٢) ستيفين ديلو، تيموتي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت: ربيع وهبه، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٤١٧، ٤١٨.
- ٢٣) المصدر نفسه، ص ٤١٨.
- ٢٤) د. محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص ٣٠، ٣١.
- ٢٥) يقصد بالمابعد الفوردية تلك النظريات التي ظهرت في حقبة الـ(١٩٨٠) إثر تلاشي "الفوردية" التي كانت عبارة عن ذلك النظام التراكمي الذي كان سائداً من أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، وكان قد تزامن مع ظهور نموذج النظام الذي يعتمد على الإنتاج الضخم مع إحداث

أسواق واسعة ومحاولة الحفاظ على توازنها، لتكون قادرة على إستيعاب فائض السلع الإستهلاكية التي حَقَّقَتْها تقنيات التصنيع التي تعرف إنتاجيتها وفعاليتها تطوراً متصلاً. دارن بارني، المجتمع الشبكي، ت: أنور الجمعاوي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٢، ٢٣.

(٢٦) كيت ناش، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

5) Christian W. Haerpfer ,Patrick Bernhagen ,Christian Welzel ,...et ,Democratization, p, 108,

29) Ibid .

30) Alan Finlayson ,Democracy and Pluralism, Routledge Taylor&Francis Group, New Yuork, 2010, pp . 186,187.

31) Ibid, p, 229 .

(٣٢) أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ت: د. جورج كتورة، د. إلهام الشعراي، ط١، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٣٥) مايكل إدوارد، المصدر السابق، ص ١٣.

(٣٦) مايكل إدوارد، المصدر السابق، ص ٣١.

(٣٧) دارن بارني، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٦، ٣٧.

(٣٩) سمير أمين، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٤٠) د. محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص ١٨.

(٤١) يقصد بمفهوم "العابر" من الناحية النظرية "أن يُعاد تأسيس العلوم الاجتماعية على الصعيد المفهومي، النظري، المنهجي أو من جهة أخرى أيضاً التنظيمي، لتصبح علم الواقع العابر للدول، ما ينطوي على أن المفاهيم الأساسية عن "المجتمع الحديث"

- (منزل، عائلة، طبقة، ديمقراطية، هيمنة، دولة اقتصاد، رأي عام، سياسة،.. إلخ) قد تخلصت من التثبيات الخاصة على القومية المنهجية وأعيد تعريفها، ومفهومها في إطار الكوسموبوليتية المنهجية". أولريش بيك، المرجع السابق، ص ص ١٥١، ١٥٠.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ٢١٦.
- (٤٣) فرنان بروديل، المصدر السابق، ص ص ٨٨، ٨٩.
- (٤٤) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ت: نسيم واكيم يازجي، ط١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٨٦.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٨٧.
- (٤٦) في الإشارة إلى جوهر النزعة الصناعية.
- (٤٧) دارن بارني، المصدر السابق، ص ١٦.
- (٤٨) المصدر نفسه، ص ١٧.
- (٤٩) كثيراً ما تطلق هذه التسمية على عصر العولمة.
- (٥٠) أولريش بيك، المصدر السابق، ص ٣٣٣.
- (٥١) أولريش بيك، المصدر السابق، ص ٣٣٣.
- (٥٢) حول دور التقانة في هذا الترابط يكتب (رونالد ديبرت) "تربط الإتصالات الإلكترونية شركات من أقسام سلسلة الإنتاج كلها، محلياً ودولياً، في إطار نظام سريع للتكيف المتبادل والمتعاين، نظام يبدأ عادة في اللحظة التي تُقرأ فيها شيفرة خطوط المُنتج عند المحاسب في متاجر البيع بالتجزئة عند شراء البضاعة". نقلاً عن: دارن بارني، المصدر السابق، ص ص ٩٤، ٩٥.
- (٥٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (٥٤) سمير أمين، المصدر السابق، ص ١٨٧.
- (٥٥) ويقصد بها فترة قيام الثورة الصناعية.
- (٥٦) دارن بارني، المصدر السابق، ص ٨٦.
- (٥٧) وهو من "عائلة فيروسات كورونا ويسمى بالفايروس المستجد "SARS-COV-2"، وقد ظهر في الصين في (١/٢٠١٩)، و إنتشر منه بسرعة إلى مناطق أخرى في العالم، ومنذ (١١/مارس/٢٠٢٠) أخذ (COVID-19) تعد وباءً من قبل منظمة الصحة

Satomi E,Souza PM, Thome BC, et al. Fair allocation العالمية(WHO)".
of scarce medical resources during COVID-19 pandemic: ethical
considerations. [http:// dx.doi.org/ Einstein _ journal](http://dx.doi.org/Einstein_journal). (Sao Paulo). 2020.

٥٨) ذلك في الإشارة إلى تاريخ كتابة هذه المقالة،وهو بداية الشهر (أيار/٢٠٢٠).
59) Sai Krishna Gudi . What makes Coronavirus Disease (COVID-19)
challenging compared to other Coronavirus pandemics?.
http://dx.doi.org/einstein_journal. 4/may/2020 .

٦٠) تشمل هذه الأجهزة"سوائل غسل اليد والتعقيم،الكمامة ونظارات الوقاية".
World Trade Organization, Trade in Medical Goods in the Context of
Tackling COVID-19, p.4, 3/April/2020. (٥)

في الإشارة إلى(أجهزة الحماية الشخصية - EPP).

٦٢) سامي فرادي،وباء كورونا:ألمانيا وفرنسا تتهمان الولايات المتحدة بقرصنة معدات وأدوات
طبية،بيورنيوز، ٢٠٢٠/٤/٥ .

٦٣) قناة (France 24 Arabic)،تقرير خبري لمراسل القناة،٢٦،٢٤/٣/٢٠٢٠.
64) BBCNEWS, 29/3/2020.

65) World Trade Organization, Trade in Medical Goods in the Context of
Tackling COVID-19, p.5, 3/April/2020.

٦٦)ويقصد بها الإتفاق الذي حصل بين كل من"شركات الأدوية سانوفي الفرنسية وغلانكسو سميث
كلاين البريطانية والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، لإنتاج لقاح تجريبي للقضاء على فايروس(كوفيد
-١٩)".

٦٧)تعرف على أبرز العقود بين الدول وشركات الأدوية للحصول على لقاحات كورونا،
Arabic.euronews.com بقلم بيورنيوز، ١/٨/٢٠٢٠.

٦٨)المصدر نفسه.

٦٩) معهد ألماني يتوقع التوصل إلى لقاح ضد كورونا في نهاية العام، ٢٠٢٠/٨/٩، من الموقع
<https://p.dw.com/p>

70) The world is spending nowhere near enough on a coronavirus vaccine,
Aug 8th 2020,

٧١) هل يؤدي فيروس كورونا لإنهيار إقتصادي مشابه لأزمة ٢٠٠٨،
Arabic.euronews.com بقلم (أ ف ب مع يورونيوز)، ٢٠٢٠/٣/١٦.

٧٢) بهذا الصدد يجدر الإشارة إلى أنه منذ الأيام الأولى من ظهور الوباء، كما أظهرتها التقرير
الأسبوعي لوزارة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأسبوع الثالث من
شهر (آذار/٢٠٢٠) أن "عدد طلبات إعانات البطالة ارتفع إلى أعلى مستوى له منذ (أيلول/٢٠١٧) مع
زيادة بشكل خاص في طلبات عمال الفنادق والمطاعم، والتي من المتوقع أن يبلغ (٣,٥) مليون
شخص". Arabic.euronews.com. يورونيوز، تقرير خبري، ٢٠٢٠/٣/٢٦.

73) The Pandemic Depression The Global Economy Will Never Be The
Same, Carmen Reinhart and Vincent Reinhart, Foreign Affairs,
September/October 2020.

74) A sigh of relief, a gasp of breath In emerging markets, short-term panic
gives way to long-term worry. Finance & economist Aug 1st 2020 edition .

75) ماتجدر الإشارة إليه هو أنّ ظهور وانتشار "وباء (كوفيد -١٩) قد جلب إهتماماً كبيراً في تجارة
World Trade Organization المنتجات الطبية، وبصورة خاصة تجارة في منتجات الوقاية، الإختبار والمعالجة".
Organization, Trade in Medical Goods in the Context of Tackling COVID-19,
p.1.

76) World Trade Organization, Trade in Medical Goods in the Context of
Tackling COVID-19, p.1.

77) Ibid.

78) World Trade Organization, world trade report 2016, leveling the trading
field for SMEs, p.p, 34,35.

79) Ibid,P.36.

80.) يقصد بها(المشاريع الأدنى حجماً،والصغيرة أو متوسطة الحجم).

81) World Trade Organization, world trade report 2016, leveling the trading field for SMEs, p. 35 .

٨٢)هذه المواد والتجهيزات تشمل(التجهيزات الطبية،المؤون الطبية،الدواء،ووسائل الحماية الشخصية).

83) World Trade Organization, Trade in Medical Goods in the Context of Tackling COVID-19, P.P.3,5 , 3/April/2020.

84)Ibid.

٨٥)هذه الحالة لدى الدول منخفضة الدخل هي أكثر سوءً، إذ إنه ومع كون الإقتصاديات النامية والأسواق الظاهرة هم، بصورة عامة،أقل إستعداداً للأوبئة إذ يمتلكون نظاماً صحياً فقيراً وغير كفوء مع تلك التي لدى الإقتصاديات المتقدمة،وهذا يجعل احتمال خروجهم من وباء(كوفيد١٩)أقل حيث الرعاية الطبية ضروري.فمتوسط عدد المستشفيات سعة(١٠٠٠ اسرير) في الدول منخفضة الدخل،على سبيل المثال،هو أقل من واحد بالمقارنة مع أكثر من أربعة لدى الإقتصاديات المتقدمة".

M. Ayhan Kose, and Franziska Ohnsorge , ..., Lasting Scars of the COVID-19 Pandemic ,worldbank.org/en/publication/global-economic Prospect , June.2020,Chpter 3, p.136.

86) economist.com/ leaders/2020/8/8, edition . The World is spending nowhere near enough on a coronavirus vaccine.

87)Ibid.

88) World Trade Organization, Trade in Medical Goods in the Context of Tackling COVID-19, P.9.

89) World Trade Organization, Trade in Medical Goods in the Context of Tackling COVID-19, p.9, 3/April/2020.

قائمة المصادر والمراجع:

- ١- أنطوني جينز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ت: أديب يوسف شيش، ط١، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق.
- ٢- أنطوني جينز، بعيداً عن اليسار واليمين، ت: جلال شوقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢.
- ٣- فرنان بروديل، ديناميكية الرأسمالية، ت: د. شفيق محسن، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٤- ماركس أنجلز، بيان الحزب الشيوعي، دار التقدم، موسكو.
- ٥- فالح عبد الجبار، معنى العولمة، النهج، مجلة، العدد (١٧)، شتاء (١٩٩٩)، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، دمشق.
- ٦- جون س. درايزيك، باتريك دنلبي، نظريات الدولة الديمقراطية، ت: هاشم أحمد محمد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
- ٧- سمير أمين، مؤسسات بریتون وودز - خمسون عاماً بعد إنشائها، النهج، العدد (١)، خريف (١٩٩٤).
- ٨- كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، ت: د. حيدر حاج اسماعيل، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٣.
- ٩- مجموعة من المؤلفين، الأيديولوجيات السياسية، ت: عباس عباس، ط١، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩.
- ١٠- محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤.
- ١١- مايكل إدوارد، المجتمع المدني/ النظرية والممارسة، ت: عبدالرحمن عبدالقادر شاهين، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.
- ١٢- ستيفين ديلو، تيموتي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت: ربيع وهبه، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
- ١٣- د. محمد عابد الجابري، العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، ط١، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- ١٤- دارن بارني، المجتمع الشبكي، ت: أنور الجمعاوي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.

١٥. أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ت: د. جورج كتورة، د. إلهام الشعراني، ط١، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٠.
١٦. بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، ت: نسيم واكيم يازجي، ط١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٤.
١٧. سامي فرادي، وباء كورونا: ألمانيا وفرنسا تتهمان الولايات المتحدة بقرصنة معدات وأدوات طبية، يورنيوز، ٢٠٢٠/٤/٥ .
١٨. قناة (France 24 Arabic)، تقرير خبري لمراسل القناة، ٢٠٢٠/٣/٢٤.
١٩. Arabic.euronews.com، بقلم يورونيوز، ٢٠٢٠/٨/١.
٢٠. Arabic.euronews.com، بقلم (أ ف ب مع يورونيوز)، ٢٠٢٠/٣/١٦.
٢١. Arabic.euronews.com، يورونيوز، تقرير خبري، ٢٠٢٠/٣/٢٦.

List of Sources and reference:

- I Anthony Giddens ,Capitalism and Modern Social Theory, translation: Adeeb Yuosf Shish, 1st edition, Dar Al-taqwen , Damascus .
- II Fernand Braudel, La Dynamique du Capitalisme, translation: D. Shafiq Muhsen, 1st edition, Dar Al Kutub Al Jadida, Banghzy, 2008.
- III Marx and Engels, the Manifesto of Communist Party, Dar Al Taqadum, Moscu.
- IV Faleh Abduljabar, The mean of the Globalization, AlNahej, No(17),winter/1999, Center of Socialist Research and Studies In The Arab World, Damascus.
- V John S. Dryzek & Patrick Dunlevavy, Theories of the Democratic State, translation: National Center for Translation, 1st edition, National Center for Translation, Opera House, Cairo, 2013.
- VI Christian W.Haerpfer, Patrick Bernhagen, Christian Welzel ,..et ,Democratization , Oxford University Press , New York , 2009.
- VII Samir Amin , Briton Woudze fifty years after establishment,ALNahj, No(1), spring /1994,Center of Socialist Research and Studies In The Arab World, Damascus.
- VIII AMARTYA SEN, Identity and Violence, Norton Paperback, New York, first published, 2007.
- IX Kate Nash, Contemporary Political Sociology: Globalization, Politics, and Power, translation: D. Hayder Haj Esmaeel , 1st edition, Arab Organization for Translation, Beirut , 2013.
- X Group of writers, Political Ideologies An introduction, translation: Abbas Abbas, 1st edition, Ministry of Culture, Damascus, 2009.

- XI** Mohammad Othman Mahmoud, Constitutional Social Justice in Cntemporary Liberal Political Thought (A Treatise on Rawls Model), 1st edition, Arab Center for Research & Policy Studies, Beirut, 2014.
- XII** Michael Edwards, Civil Society, translation: Abdoulrahman Abdoulqader Shahen, 2nd Edition, Arab Center for Research & Policy Studies, Beirut, 2015.
- XIII** Steven Delue and Timothy Dale, political Thinking Political, Theory, and Civil Society, 1st Edition, Rabeii Wahba, National Center for Translation, Opera House, Cairo, 2010.
- XIV** Mohammad AAbed Al-Jabry, The Globalization and Critical New-Liberalism, 1st Edition, Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 2009.
- XV** Darin Barney, The Network Society, translation: Anwar Al-Jamwawy, 1st Edition, Arab Center for Research & Policy Studies, Beirut, 2015.
- XVI** Christian W.Haerpfer ,Patrick Bernhagen ,Christian Welzel,.et ,Democratization.
- XVII** Alan Finlayson ,Democracy and Pluralism, Routledge Taylor&Francis Group, New Yuork, 2010.
- XVIII** Beck, U, The Authority and Opposite Authority, Translation: D. Jorje Katura, D. Elham Shahen, 1st Edition, The Eastearn Bookshop, Beirut,2010.
- XIX** Paul Kennedy, Preparing for the XX1st Century,Translation: Nassim Wakim Yazachy, 1st Edition, Dar Al-Alaadeen, Damascus, 2004.
- XX** Satomi E,Souza PM, Thome BC, et al. Fair allocation of scarce medical resources during COVID-19 pandemic: ethical considerations. [http:// dx.doi.org/ Einstein _ journal](http://dx.doi.org/Einstein_journal). (Sao Paulo). 2020.
- XXI** Sai Krishna Gudi . What makes Coronavirus Disease (COVID-19) challenging compared to other Coronavirus pandemics?. http://dx.doi.org/einstein_journal.4/may/2020 .
- XXII** World Trade Organization, Trade in Medical Goods in the Context of Tackling COVID-19, p.4, 3/April/2020.
- XXIII** Samy Farady, The Corona Pandemic, The France and Germany Accused United States to it is Piracy of Medicine Equipment, Arabic.euronews.com.5/4/2020.
- XXIV** France 24 Arabic Chanel, Report news, 24/3/2020.
- XXV** BBCNEWS, 29/3/2020.
- XXVI** Arabic.euronews.com, 1/8/2020.
- XXVII** [https:// p.dw.com/p](https://p.dw.com/p) .
- XXVIII** The world is spending nowhere near enough on a coronavirus vaccine, Aug 8th 2020.
- XXIX** Arabic.euronews.com, 16/3/2020.
- XXX** Arabic.euronews.com, 26/3/2020.
- XXXI** The Pandemic Depression The Global Economy Will Never Be The Same, Carmen Reinhart and Vincent Reinhart, Foreign Affairs, September/October 2020.

- XXXII** A sigh of relief, a gasp of breath In emerging markets, short-term panic gives way to long-term worry. Finance & economist Aug 1st 2020 Edition .
- XXXIII** World Trade Organization, world trade report 2016, leveling the trading field for SMEs.
- XXXIV** M. Ayhan Kose, and Franziska Ohnsorge , ..., Lasting Scars of the COVID-19 Pandemic ,worldbank.org/en/publication/global-economic Prospect , June.2020,Chpter 3.
- XXXV** economist.com / leaders/2020/8/8, edition . The World is spending nowhere near enough on a coronavirus vaccine.
- XXXVI** The Globalization and the Recruit for achievements of marketing liberalization and the Humanity Ignorant(The Impacts of COVID-19 Pandemic Typical)